جامعة أكلي محند أولحاج – البويرة –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون العام

علاقة الإدارة الإلكترونية بالحكم الراشد

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في القانون العام

تخصص: إدارة ومالية

إعداد الطالبة

سايح ابتسام

إشراف الأستاذ

دريدر مالكي

لجنة المناقشة

الأستاذة: بوترعة سهيلة.....**رئيسًا**

الأستاذ: دريدر مالكي.....**مُشْرِفًا ومقرّرًا**

الأستاذة: ربيع نصيرة.....**عُضْوًا**

تاريخ المناقشة

2018/01/13

بسم الله الرحمن الرحيم

تعلموا العلم فإن تعلمه لله خشية، وطلبه عبادة، ودراسته تسبيح، والبحث عنه جهاد، وتعليمه من لا يعلمه صدقة، وبذله إلى أهله قربة.

(الصحابي الجليل معاذ بن جبل رضي الله عنه)

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله الذي أعانني ووفقني على إنجاز هذا العمل المتواضع.

كما أتقدم بالشكر إلى الأستاذ: مالكي دريدر الذي لم يبخل علي بتقديم النصائح والإرشادات طيلة فترة إنجاز هذه المذكرة.

والشكر والاحترام إلى كل أعضاء لجنة المناقشة.

كما أتوجه بالشكر إلى كافة الأساتذة في قسم القانون العام بجامعة أكلي محند أولحاج – البويرة –.

والشكر إلى كل من كان له فضل في إخراج هذا العمل ولو بكلمة طيبة.

ابتسام

إهـــداء

أهدي هذا العمل المتواضع.

من عميق قلبي.... إلى أنوار دربي...

إلى مصابيح قلبي....

إلى مكامن حبي...

إلى أعز الناس... الوالدين الكريمين أمي وأبي...

أمي الغالية رمز الحنان والتضحية...

أبي العزيز الذي منحني الرعاية والأمان...

تعبيرا عن محبتي العميقة لهما، وشهادة اعتراف لما بذلاه من جهد وسهر لحسن رعايتي وتربيتي أطال الله عمرهما.

- إلى أختي الحبيبتين: ليندة وزوجها ابنتيها (آية الرحمان) و(رجاء الله) وابنها (عبد المجيد) وليلى التي مهما شكرتها لن أوفيها حقها.

إلى إخوتي وزوجاتهم وأولادهم أطال الله في عمرهم.

إلى كل زملائي وزميلاتي في الجامعة.

إلى كل من علمني حرفا وأنار لي الطريق نحو الهدف المنشود.

وإلى كل من يعرفني من قريب أو بعيد.

أهديكم جميعا ثمرة جهدي الذي أرجو أن يمثل إضافة متواضعة للبحث العلمي.

ابتسام

قائمة المختصرات

ج.ر : جريدة رسمية

ط: طبعة

ص: صفحة

ص ص : من الصفحة إلى الصفحة

مقدّمة

يشهد العالم في هذا العصر تحولا من الإدارة بصورتها التقليدية المعروفة إلى شيء حديث يعرف بالإدارة الإلكترونية، التي أصبحت من الضروريات الحتمية التي يجب على الدولة العصرية أن تسعى إلى تطبيقها لكي تواكب التطورات التي تحيط بعالم اليوم والدخول إلى عصر الثورة الرقمية، حيث أن إستراتيجية هذا التحول يجب أن تراعي عدة متطلبات من بينها توفير البنية التحتية للاتصالات وكذا توافر إدارة سياسية حقيقية لدى حكومات الدول تعي بضرورة تبني سياسة الانتقال إلى الإدارة الإلكترونية فضلا عن التدريب وبناء القدرات للموظفين، وأفضل سيناريو للوصول إلى تطبيق سليم لإستراتيجية الإدارة الإلكترونية في الدول المتقدمة والدول النامية ومن بينها الجزائر هو بتقسيم خطة الوصول إلى المرحلة النهائية للإدارة الإلكترونية إلى مراحل.

تسعى جميع الدول على حد سواء، سواء أكانت دولة متقدمة أو دولة نامية إلى تفعيل وتجسيد مبدأ الحكم الراشد على أرض الواقع بدل بقاءه مجرد حلم وإحلاله مكان الحكم غير الصالح، والجدير بالذكر في هذا الصدد أن مفهوم الحكم الراشد من المفاهيم التي ما يزال يعتريها الكثير من الغموض في الدول النامية، لكن رغم ذلك تعمل هذه الدول جاهدة على تكريس هذا المبدأ، حيث يرتبط هذا المفهوم بفكرة الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد على مستوى الإدارة العامة، وكغيره من المفاهيم مر وعرف هذا المفهوم تطورا تاريخيا فبدايات هذا المفهوم جاءت إبان القرن الثالث عشر للميلاد، حيث أن هناك مجموعة من الأسباب والعوامل التي كانت وراء ظهور ونشأة هذا المفهوم، وأبرز هذه الدوافع نجد دوافع سياسية ودوافع اجتماعية بالإضافة إلى الدوافع الإدارية وأخرى اقتصادية. كما أن هذا المفهوم ينطوي على جملة من المميزات تعكس معايير الشفافية والمساءلة والمشاركة وتعزيز دولة القانون ومحاربة الفساد، ونظرا لعدم وجود ترجمة واحدة متفق عليها ولها نفس الدلالة إذ نجد المصطلحات التالية والتي تغطي نفس المفهوم منها الحاكمية، الحوكمة، الحكامة الجيدة، الحكمانية، إدارة الحكم الصالح...إلخ، وعليه فخلال هذه الدراسة اعتمدت على مصطلح الحكم الراشد.

إن عولمة الجهاز الإداري من خلال الانتقال إلى الإدارة الإلكترونية والتي يراها الكثيرون أحد عوامل النهوض بالحكم الراشد في الدول النامية من بينها الجزائر وحتى الدول المتقدمة، وبالتالي فإن عصرنة الإدارة العامة كنموذج لمكافحة الفساد والنهوض بالحكم الراشد لا يخضع

إلى مقتضيات محددة وإنما هي على سبيل المثال لأن الإدارة العامة تسير وفق الاحتياجات والمتطلبات العامة.

يظهر دور الإدارة الإلكترونية في النهوض بالحكم الراشد من خلال عمل نظام الإدارة الإلكترونية على تعزيز دعائم الحكم الراشد الأربعة الأساسية، حيث لا يمكن إقامة الحكم الراشد بدون شفافية ومساءلة وبدون فاعلية وكفاءة، فالإدارة الإلكترونية تعمل على ضمان وتوفير الشفافية في العمل الإداري والسياسي والشفافية في المعلومات وعرضها وإتاحتها للمواطنين ومؤسسات المجتمع المدني، فمن مظاهر تكريس الإدارة الإلكترونية للشفافية نجد الشفافية في العملية القضائية والشفافية في عملية اتخاذ القرار وكذا الشفافية في العمليات المالية للدولة، فالشفافية تمكن من تحقيق المصلحة العامة وهي تشكل عامل استقرار سياسي قوي. كما يلعب تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية دورا مهما في تفعيل المساءلة وذلك من خلال وجود نظام لمراقبة وضبط أداء المسؤولين الحكوميين والمؤسسات الحكومية خصوصا من حيث النوعية وعدم الكفاءة أو العجز وإساءة استعمال الموارد، فهي تشكل أحد الطرق المهمة التي تساعد في الحد من انتشار الفساد وإهدار المال العام خاصة في مجال الصفقات العمومية والتي تغطي أعباءها الخزينة العمومية للدولة.

يدعم تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية بالإضافة إلى تمكين الشفافية والمساءلة كل من الكفاءة والفاعلية، حيث يشكل تبني الإدارة الإلكترونية تحقيقا للفاعلية وذلك من خلال وظيفتي التخطيط الالكتروني والتنظيم الالكتروني والتي تساعد الإدارة العامة على تحقيق الأهداف المنشودة، فتبسيط نظم وإجراءات العمل داخل منظمات الإدارة العامة ينعكس بصورة إيجابية على تحسين جودة الخدمة المقدمة للمواطنين (الخدمة العمومية الالكترونية). أما بالنسبة للكفاءة فيعمل نظام الإدارة الإلكترونية على الرفع من درجة كفاءة منظمات الإدارة العامة، حيث تساعد على تحسين القرارات الإدارية وكذا تحسين أداء الموظفين وبالتالي تحسين مستوى الخدمات المقدمة لجمهور المواطنين.

أهمية الموضوع:

ترجع أهمية الموضوع إلى:

– تبيين الأثر الإيجابي للتحول نحو نظام الإدارة الإلكترونية على الحكم الراشد، وهذا ما يؤكد الربط بين الحكم الراشد والإدارة الإلكترونية التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناقشات في الوقت الحالي على كافة الأصعدة والمستويات، سواء على المستوى المحلي أو حتى الدولي.

– تعد آليات الحكم الراشد من أكثر مواضيع إثارة للنقاش في الوقت الراهن حول سبل تعزيزها لمكافحة الفساد الإداري والمالي، حيث يعد تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية إحدى آليات تفعليها.

أهداف الموضوع:

تنطوي هذه الدراسة على جملة من الأهداف يمكن إجمالها فيما يلي:

– التعرف على ماهية كل من الإدارة الإلكترونية والحكم الراشد.

– محاولة دعم تجسيد الحكم الراشد الذي يعتبر هدفا رئيسيا ضمن إستراتيجية التنمية المستدامة وذلك من خلال تفعيل تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية.

– يهدف البحث إلى بناء تأطير شامل عن الإدارة الإلكترونية وإمكانية توظيفها في المؤسسات المختلفة التابعة للدولة ورفع الوعي والاهتمام بها في سبيل النهوض بالحكم الراشد الذي تسعى إلى تحقيقه كل من الدول المتقدمة والدول النامية.

أسباب اختيار الموضوع:

بداية يمكن القول بأن الرغبة في اختيار هذا الموضوع تبرز من اجتماع عدة دوافع ذاتية (شخصية) وأخرى موضوعية.

*** أسباب ذاتية (شخصية):**

وهي تكمن في رغبة الباحثة في تناول هذا الموضوع نظرا لأنه يدخل ضمن اهتماماتها الخاصة والمتعلقة بقضايا الساعة من بينها موضوع الإدارة الإلكترونية والحكم الراشد، وكذا اهتمام الباحثة بالمواضيع التي هدفها مكافحة الفساد الإداري والمالي.

*** أسباب موضوعية:**

فتكمن في إرادة الباحثة في تناول هذا الموضوع من زاوية تحليل مدى قدرة تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية من قبل حكومات الدول في تعزيز الحكم الراشد من خلال تعزيز أهم دعائمه (ركائزه) والمتمثلة في كل من الشفافية والمساءلة والفاعلية والكفاءة وذلك بغرض مكافحة الفساد الإداري والمالي، ومحاولة إبراز الدور الذي يلعبه تطبيق الإدارة الإلكترونية في النهوض بالحكم الراشد مما سيؤدي لا محالة إلى تحقيق التنمية المستدامة وذلك نظرا إلى كون أن الدراسات السابقة لم تتطرق إلى هذه النقطة وإنما ركزت على جوانب أخرى.

إشكالية الدراسة:

إن التحول من الإدارة التقليدية إلى تبني نظام الإدارة الإلكترونية التي تقوم على فكرة تحويل الأعمال والخدمات الإدارية التقليدية إلى أعمال وخدمات إلكترونية لم يكن أمرا اختياريا وإنما حتميا فرض على كل دولة سواء أكانت متقدمة أو نامية تسعى وتطمح إلى النهوض بالحكم الراشد، لأن بغياب الشفافية أو المساءلة أو حتى الفاعلية والكفاءة لا يمكن اعتبار الدولة أنها في مصاف الدول المتقدمة والمتطورة بل هي دولة يجد فيها الفساد بكل صوره وأشكاله موطن له.

انطلاقا مما تقدم نطرح الإشكالية البحثية التالية: كيف يسهم تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية في النهوض بالحكم الراشد؟

لمعالجة هذه المشكلة البحثية، قمنا بصياغة الأسئلة الفرعية التالية:

– ما هي الإدارة الإلكترونية؟ وما هي مراحل التحول نحو الإدارة الإلكترونية؟ وفيما تتمثل متطلبات هذا التحول؟

– ما المقصود بالحكم الراشد؟ وما هي معاييره؟ وما هي الدوافع التي كانت سببا وراء ظهوره؟

– أين يظهر دور تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية في تمكين الحكم الراشد؟

مناهج الدراسة:

إن طبيعة موضوع الإدارة الإلكترونية وعلاقتها بالحكم الراشد، فرضت علينا استخدام المنهج المتمثل فيما يلي:

– في إطار تحقيق النتائج المرجوة من هذه الدراسة بالوقوف على الإدارة الإلكترونية وما تقدمه لتعزيز الحكم الراشد من خلال تعزيز أهم ركائزه الأساسية والمتمثلة في كل من الشفافية والمساءلة بالإضافة إلى الفاعلية والكفاءة قمنا بإتباع المنهج الوصفي التحليلي الذي يلائم دراستنا هذه لما يوفره من أدوات تسمح بتجميع المعلومات حول موضوعنا قصد تحليلها والوصول إلى النتائج المرجوة، حيث يظهر الاعتماد على هذا المنهج من خلال التطرق إلى خصائص ومبادئ الإدارة الإلكترونية وكذا متطلبات تطبيقها، ويظهر الاعتماد على هذا المنهج كذلك عند التطرق إلى معايير الحكم الراشد وروافده، بالإضافة إلى دراسة معايير الحكم الراشد الأساسية التي يعمل نظام الإدارة الإلكترونية على تحقيقها بالوصف والتحليل.

صعوبات الدراسة:

كان ولابد لكل عمل فكري أكاديمي أن يواجه مجموعة من المصاعب ومن بينها الدراسة التي بين أيدينا حيث واجهتنا صعوبات عدة نذكر منها:

– ندرة المراجع والمصادر الخاصة بموضوع الفاعلية والكفاءة مقارنة بموضوع الشفافية والمساءلة.

– تقريبا غياب الدراسات والبحوث التي تهتم بموضوع العلاقة التي تربط الإدارة الإلكترونية بالحكم الراشد.

تقسيم الدراسة:

من أجل دراسة موضوع علاقة الإدارة الإلكترونية بالحكم الراشد ارتأينا تناول الدراسة من خلال مقدمة وفصلين وخاتمة، كخطة شاملة للبحث يتضمن الفصل الأول الإطار المفاهيمي للحكم الراشد والإدارة الإلكترونية، وينقسم إلى مبحثين، يتناول المبحث الأول ماهية الحكم الراشد وذلك بالتطرق إلى مفهوم الحكم الراشد وكذا عناصره بالإضافة إلى معاييره، أما المبحث الثاني فيتناول ماهية الإدارة الإلكترونية من خلال التعرض إلى أهم النقاط المتعلقة بها بداية بمفهوم

الإدارة الإلكترونية الذي يندرج ضمنه كل من تعريف الإدارة الإلكترونية ومبادئها وأهدافها وأهم خصائصها مرورا بإبراز دوافع التحول إلى الإدارة الإلكترونية مع الإشارة إلى مراحل هذا التحول وصولا إلى أهم متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية والتي من أهمها وجود إرادة سياسية تؤمن بضرورة تبني نظام الإدارة الإلكترونية مع إسقاط هذه المتطلبات على الجزائر.

ويدرس الفصل الثاني دور الإدارة الإلكترونية في تعزيز الحكم الراشد من خلال إبراز دور الإدارة الإلكترونية في تعزيز دعائم الحكم الراشد الأساسية والمتمثلة في كل من الشفافية، والمساءلة والفاعلية والكفاءة وتناولنا فيه مبحثين، تطرقنا في المبحث الأول إلى كل من الشفافية والمساءلة باعتبارهما من أهم معايير الحكم الراشد التي يعمل تطبيق الإدارة الإلكترونية على تعزيزها وذلك بتناولها بالدراسة والتحليل، أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه كل الفاعلية والكفاءة والتي تعد بدورها من أهم ركائز الحكم الراشد والتي يتم تحقيقها في ظل تبني نظام الإدارة الإلكترونية.

الفصل الأوّل

الإطار المفاهيمي للحكم الراشد والإدارة الإلكترونية

تمثل تكنولوجيا المعلومات والاتصال وسيلة أساسية لتحديث القطاع العمومي، فأمام محيط يعرف تحولات متواصلة، تجد الإدارة نفسها بكل مكوناتها مدعوة إلى التلاؤم مع هذا السياق لإنجاح مشروع التغير الذي تحدثه الوسائل التكنولوجية في أفق إقرار الإدارة الإلكترونية، حيث يمكن الجزم بأن إدخال تقنيات المعلومات والاتصالات هو ثورة حقيقية في الإدارة العامة لما يحدثه من تغيير في أسلوب العمل الإداري وفعاليته وأدائه مقارنة بأسلوب العمل الإداري في إطار الإدارة التقليدية.

ويعد تطبيق الإدارة الإلكترونية هدف تسعى لتحقيقه كل الدول والمجتمعات سواء كانت دول متطورة أو نامية، ذلك أن الإدارة الإلكترونية أصبحت تشكل أهم آلية تعتمد عليها السياسات العامة لتفعيل الحكم الراشد بغية تحقيق الفاعلية في الشؤون العامة، حيث يعتبر موضوع الحكم الراشد من أولويات صانعي القرار والمهتمين في كافة أنحاء العالم، وهو من المواضيع التي لازالت الحوارات بشأنها مفتوحة في بداياتها بالنسبة للمجتمعات النامية.

ونظرا لأهمية موضوع كل من الإدارة الإلكترونية والحكم الراشد فإن الفصل الأول يتمحور حول الإطار المفاهيمي لكل من الحكم الراشد (الحكم الصالح) الإدارة الإلكترونية حيث سيتم إبراز في المبحث الأول ماهية الحكم الراشد وذلك بالتطرق إلى أهم النقاط التي تتعلق بالحكم الراشد من مفهوم الحكم الراشد وبيان عناصر الحكم الراشد وكذا معاييره، أما المبحث الثاني فيتناول ماهية الإدارة الإلكترونية من خلال الإشارة إلى مفهوم الإدارة الإلكترونية وكذا مراحل التحول إلى الإدارة الإلكترونية ومتطلبات هذا التحول. وذلك في محاولة لإزالة الغموض الذي يعتري المصطلحين.

المبحث الأول

ماهية الحكم الراشد

اكتسب موضوع الحكم الراشد أهمية متزايدة في السنوات القليلة الماضية وكثرت المبادرات الداعية للإصلاح وإحلال الحكم الراشد بدل الحكم غير الصالح خاصة وأن الحكم الراشد مرتبط بالإصلاح الإداري ومكافحة الفساد على مستوى الإدارة العامة، وتجدر الإشارة إلى أن الإصلاح الإداري ظاهرة من ظواهر العلم الإداري، ليست منفصلة عن الإدارة العامة وإنما ترتبط بها وتطور أنشطة الدولة ومهامها، وعليه ونظرا لأهمية موضوع الحكم الراشد فإنه خلال هذا المبحث سنتطرق إلى أهم الأساسيات التي تتعلق به بدءا من مفهوم الحكم الراشد وكذا عناصره وصولا إلى معاييره المختلفة.

المطلب الأول

مفهوم الحكم الراشد

رغم الاستخدام الواسع لمصطلحات الحكم الصالح، والحكم الجيد والحكم الراشد والتي تشير كلها إلى نفس المضامين تقريبا، إلا أن مصطلح الحكم الراشد لا يزال من المفاهيم المختلف حولها، وعليه سنبرز خلال هذا المطلب كل من تعريف الحكم الراشد ودافع ظهوره وكذا أهمية الحكم الراشد.

الفرع الأول: دوافع ظهور مفهوم الحكم الراشد

هناك مجموعة من الأسباب المختلفة التي ساهمت في ظهور مفهوم الحكم الراشد والتي سنشير إليها خلال هذا الفرع باختصار:

أولا: دوافع سياسية

مع انتهاء الحرب الباردة تزايد الاهتمام الدولي بمكافحة الفساد، حيث حضي هذا الأمر باهتمام واسع ما بين الدول المانحة والدول المتلقية نظرا لبداية زوال الخطوط الفاصلة بين الشؤون الداخلية والخارجية لهما، ومع انهيار الاتحاد السوفيتي وتبني دول المعسكر الشرقي إيديولوجيات يغلب عليها الطابع الليبرالي تنامت موجة العولمة وتسربت القيم الديمقراطية عبر

حدود الدول النامية خاصة بعد ثورة تكنولوجيا المعلومات والخدمات الإلكترونية، حيث أصبح هناك اقتناع على المستوى الدولي بأن الفساد له تأثير على الأمن والاستقرار الدولي وأنه لم يعد مسألة داخلية محصورة ضمن حدود الدولة بل أصبح يعصف حتى باقتصاديات الدول الأخرى، بالإضافة لهذا فإن عدم الاستقرار السياسي في كثير من الدول النامية، وانتشار الصراعات والحروب الأهلية والطائفية بها، كان سببا كاف للبحث عن آلية جديدة تلتزم بها تلك الدول للخروج من أزماتها، أضف إلى ذلك بروز روح النضال السياسي والاجتماعي النشيط، الذي ظهر لدى منظمات المجتمع المدني في كل أنحاء العالم، ودعوة هذه المنظمات إلى إرساء الديمقراطية والمشاركة في صنع القرار العام والحياة السياسية[1].

ثانيا: دوافع اجتماعية

تتلخص أهم الدوافع الاجتماعية التي أدت إلى ظهور مفهوم الحكم الراشد في[2]:

– إهمال المشكلات التنموية الرئيسية كالفقر والبطالة وبالتالي ضعف مستوى التنمية البشرية، ولإهمال القضايا الاجتماعية نتائج سلبية بعيدة المدى كسوء التغذية ومشاكل قطاعي الصحة والتربية.

– تدهور عدالة توزيع الدخل والثروة مما يقلل من الكفاءة المجتمعية ويعطل فرص التنمية ويوطد الفساد على وجه الخصوص من أسس سوء الحكم من خلال قيام علاقة بين السلطة السياسية والثروة بحيث تصبح غاية الحكم ضمان مصالح القلة المهيمنة على مقاليد السلطة والثروة وليس الصالح العام الأمر ينعكس في تهميش الغالبية أو إقصائها.

– الانفجار السكاني وبروز الزيادات الضخمة في عدد السكان وما تفرضه هذه الزيادات زيادة الموازنة في الحاجات والمتطلبات المختلفة والأخذ بأنماط جديدة من التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، مما استدعى إحداث تطوير في نظام الإدارة المحلية في الدول المتقدمة والنامية

---

[1] شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر: دراسة حالة الجزائر (2000م– 2010م)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011م/2012م، ص 5.

[2] عائشة تقية، أهمية الحكم الراشد في تفعيل الأداء داخل الجماعات المحلية في الجزائر (2004م– 2014م)، دارسة حالة بلدية زدين، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، تخصص: رسم السياسات العامة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، جوان 2015م ، ص 12.

على السواء، الثورة الحضرية وتتمثل في الاتجاه الواضح نحو حياة المدينة والهجرة على الريف والقرية إلى المدينة.

ثالثا: دوافع إدارية

من بين الدوافع الإدارية ما يلي[1]:

– التغير الكبير في أدوار الدولة وما نتج عنه من تحولات فكرية وثقافية، من فاعل رئيسي في صنع السياسات العامة، وممثل للمجتمع المدني في تقرير السياسات ووضع الخطط ومتابعة تنفيذ المشروعات وإدارتها وتوزيع الدخل وتقديم الخدمات إلى مجرد شريك من بين شركاء متعددين في إدارة شؤون الدولة والمجتمع ممثلين في القطاع الخاص والشركات المتعددة الجنسيات والمجتمع المدني، هؤلاء الشركاء الذين أصبحوا يدعون إلى المزيد من فرض الرقابة والشفافية والمساءلة، ويساهمون في وضع السياسات الإنمائية للدولة، ومن هنا لم تعد الدولة في الاقتصاد الحديث تلتزم على الوفاء بمتطلبات التنمية نظرا لتزايدها.

رابعا: دوافع اقتصادية

بالإضافة إلى الأسباب السياسية والاجتماعية والإدارية والتي ساهمت بشكل كبير في بروز مفهوم الحكم الراشد توجد مجموعة من الأسباب الاقتصادية والتي أدت بدورها إلى ظهور هذا الأخير وهي كالآتي[2]:

– الأزمة المالية التي واجهت الدولة، وعجزها عن تلبية احتياجات المواطنين، وهذا ما أدى إلى ضرورة إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في عمليات التنمية.

---

[1] شهيناز ورشاني، الحكم الراشد ومتطلبات إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: سياسة عامة وإدارة محلية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2014م/ 2015م، ص 11.

[2] عبد الحق حملاوي، الآليات السياسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية من منظور الحكم الراشد: تجربة الجزائر 1999م–2007م، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص، السياسة العامة والإدارة المحلية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012م/ 2013م، ص27.

– الانتقال الأيديولوجي نحو الليبرالية الاقتصادية، وتبني ثقافة السوق والتنافسية وجعل القطاع الخاص كشريك وليس كخصم.

– ارتفاع المديونية الخارجية والتي من شأنها أن تنعكس على الأزمات المالية للدولة.

– انتشار ظاهرة الفساد وشيوعها عالميا وبصفة غير منطقية، نتيجة لغياب آليات المحاسبة والمساءلة والشفافية في تسيير أمور الدولة.

الفرع الثاني: تعريف الحكم الراشد

سيتم فيما يلي تعريف الحكم الراشد من الناحية اللغوية والناحية الاصطلاحية:

أولا: المعنى اللغوي للمفهوم

كلمة الحكم "Gouvernance" هي مصطلح قديم يشير إلى مجموعة العمليات المرتبطة باتخاذ القرار ووضعه موضع التنفيذ، كما يعني الحكم مفهوما محايدا، يعبر عن ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع، وموارده، وتطوره الاقتصادي والاجتماعي، والحكم أوسع من الحكومة لأنه يتضمن بالإضافة إلى عمل أجهزة الدولة الرسمية من سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية وإدارة عامة، عمل كل المؤسسات غير الرسمية، أو منظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى القطاع الخاص[1].

أما مصطلح الراشد أو الصالح أو الجيد والذي كان ترجمة لكلمة " good " فيمثل الصفة أو القيمة التي لحقت بالمصطلح الأول لكي يعكس مدى تجاوب الحكومات مع حاجات الشعوب التي تخدمها، وهو ما يعني وجوب أن يتصف الحكم بهذه الصفة التي تعد بمثابة دلالة على نوعية إدارة الحكم في بيئة معينة[2].

ثانيا: المعنى الاصطلاحي للمفهوم

هناك أكثر من تعريف ورد بشأن مفهوم الحكم الراشد:

[1] شعبان فرج، المرجع السابق، ص 8.

[2] المرجع نفسه، ص 8.

– عرف البنك الدولي عام 1992م (good gouvernance) الحكم الراشد بأنه: "الوسيلة التي يتم بها ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية من أجل التنمية"[1].

عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكم الراشد على أنه:

– ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لتسيير شؤون البلاد على كافة المستويات، ويشمل الحكم الآليات والعمليات والمؤسسات المتطورة التي يقوم من خلالها المواطنون والجماعات بالتعبير عن مصالحهم، وممارسة حقوقهم القانونية، والوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم"[2].

الحكم الراشد بعبارة أخرى يعني: "إعادة تحديد دور الدولة من خلال وضع إستراتيجية التنمية القائمة على إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارة العامة لتحسين عملية الإدارة كجزء من وظائف الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية وتسهيل عمل المؤسسات وتعزيز التفاعل بين الدول ومؤسساتها "[3].

تعريف الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان: " الحكم الراشد هو ضمان احترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون، وتمكين (تجسيد) الديمقراطية، ترقية الشفافية والمقدرة في الإدارة العمومية"، حيث يعتبر كوفي عنان الحكم الراشد وسيلة ناجحة لتحقيق الشفافية في تسيير الشؤون العامة[4].

---

[1] شهيناز ورشاني، المرجع السابق، ص 16.

[2] بوزيد سايح، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية، حالة الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012م/ 2013م، ص 127.

[3] شهيناز ورشاني، المرجع السابق، ص 17.

[4] سهيلة أمنصوران، الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي "دراسة تحليلية: حالة الجزائر"، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، فرع التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005م/ 2006م، ص 131.

تعريف المعهد الدولي للعلوم الإدارية: يشير مفهوم الحكم الراشد إلى: "العملية التي بواسطتها يمارس أعضاء المجتمع السلطة والحكم وقدرة التأثير السياسي، ومن السياسات والقرارات التي تهم الحياة العامة الاقتصادية والتنمية الاجتماعية"[1].

الحكم الراشد إذا هو: "الحكم الذي يوفر النزاهة والمساءلة بواسطة الناس ويضمن احترام المصلحة العامة، إذ يعد الحكم الراشد آلية فعالة في الحد من الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية الذي بات ظاهرة معقدة استنبطت اهتمام العامة، حيث يرى البعض من الباحثين أن الفساد الإداري والحكم الرديء هما وجهان لعملة واحدة، لذا وجب الحد منه وذلك بوجود حكومة جيدة أو قيادة رشيدة مبادئها حسن التنظيم والإدارة الجيدة"[2].

في مقابلة الحكم الراشد، تحدث البعض لمقاربة الموضوع بهدف الانتقال للحكم الراشد عن مفهوم الحكم غير الصالح، وأشاروا إلى سماته والتي تتلخص في الآتي[3]:

1- الحكم الذي لا يفصل بين المصالح الخاصة والمصالح العامة، ولا بين المال العام والخاص.

2- نقص الإطار القانوني، وتطبيق القوانين بصورة تعسفية، مع إعفاء المسؤولين لأنفسهم من تطبيق القوانين.

3- وجود آليات تتعارض مع التنمية، وتدفع نحو الهدر في الموارد.

4- وجود قاعدة ضعيفة أو مغلقة وغير شفافة للمعلومات.

5- انتشار الفساد وآلياته وثقافته وانتشار القيم المتسامحة مع الفساد.

هذه هي سمات نظم الحكم غير الصالحة، وهي تنطبق على أغلب نظم الحكم في العالم الثالث، مما يشير إلى خلاصة مفادها أن هذه الأنظمة السياسية غير صالحة.

---

[1] سهيلة أمنصوران، المرجع السابق، ص 128.

[2] صبيحة مهدي، طرق وأساليب تحسين خدمات الإدارة المحلية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 14، الجزائر، 1/ 2016م، ص 91.

[3] عبد الحسين شعبان، الحكم الصالح (الراشد) والتنمية المستدامة، الحوار المتمدن، العدد 1820، 8 فيفري2007م، ص 4. متاح على: www. Ahewar. Org/ debat/ show. Art. asp ! aid= 88141 تاريخ الاطلاع: 22 فيفري 2017، 14h00.

ترى الباحثة "أن هناك العديد من الاجتهادات في مسألة تعريف الحكم الراشد، حيث يرجع ذلك بالأساس إلى اختلاف الميادين، وتباين المنطلقات الفكرية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية.

ما يمكن استنتاجه من التعريفات السابقة المقدمة بشأن الحكم الراشد أن الحكم الراشد مرتبط ارتباط وثيق بعملية الإصلاح ومحاربة الفساد ومنه تحقيق التنمية المستدامة.

في الجزائر ظهر مصطلح الحكم الراشد في القانون رقم 06-06[1] في فصله الأول المتعلق بالمبادئ العامة في مادته الثانية " 02 " حيث عرفه أنه الحكم الراشد: "الذي بموجبه تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن، وتعمل للمصلحة العامة في إطار الشفافية".

كذلك تطرق له في مادته الحادية عشر "11"، وذلك في إطار تسيير المدينة حيث تحدث عن ترقية الحكم الراشد في مجال تسيير المدن وذلك عن طريق:

- تطوير أنماط التسيير العقلاني باستعمال الوسائل والأساليب الحديثة.
- توفير وتدعيم الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها.
- تأكيد مسؤولية السلطات العمومية ومساهمة الحركة الجمعوية والمواطن في تسيير المدينة.
- دعم التعاون بين المدن.

إذا حللنا مفهوم الحكم الراشد من منظور المشرع الجزائري، نجد أنه يتضمن مؤشر أساسي يتمثل في طريقة التسيير لتقديم الخدمة العمومية.

الفرع الثالث: أهمية الحكم الراشد

يكتسي الحكم الراشد أهمية كبيرة يمكن تلخيصها في[2]:

---

[1] قانون رقم 06-06 مؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق لـ 20 فبراير سنة 2006م، يتضمن القانون التوجيهي للمدينة، جريدة رسمية عدد 15، الصادر في 12 صفر عام 1427هـ الموافق لـ 12 مارس سنة 2006م.

[2] سمير عبد الرزاق مطير، واقع تطبيق معايير الحكم الرشيد وعلاقتها بالأداء الإداري في الوزارات الفلسطينية، قدمت هذه الرسالة استكمالا: (متطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الدولة والحكم الرشيد، جامعة الأقصى، 2013م، ص ص 14- 15.

– أن الحكم الرشيد يسعى إلى إضعاف فكرة الدولة الحمائية وتطبيق مبدأ القيادة الإدارية خاصة في المؤسسة وشفافية أكثر اتجاه المستفيدين من السياسات الاجتماعية ويساهم في تعزيز رفاه الإنسان وتوسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وخاصة الأكثر فقرا وتهميشا (الضمان لتوفير الشروط الملائمة للحصول على نمو هام يستفيد منه المحتاجون ويضمن التطور الاجتماعي للبلدان ذات الدخل المنخفض).

– كما أن للحكم الراشد انعكاسات على المجتمع منها: الولاء والانتماء، والإبداع والرقابة الذاتية، والمرونة، ويضمن تمييع المسافات وتقصيرها في ميادين العمل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وهو شرط لعملية النمو المستديم ومحاربة الفقر، لأن الحكم غير السليم يمثل عاملا أساسيا في إعاقة الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية الوطنية، ويعمق الحرمان والتمايز بين فئات المجتمع، ومن ثم يولد عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

– كما أن الحكم الراشد، يؤمن النقاش العام لسياسات الحكومة ويساعد على التقليل من السياسات المنحرفة والخاطئة عبر المساءلة العامة للسياسيين والموظفين.

المطلب الثاني

عناصر الحكم الراشد

يتضمن الحكم الراشد ثلاثة ميادين رئيسية هي: الحكومة، القطاع الخاص، والمجتمع المدني:

الفرع الأول: الحكومة

تشمل الدولة السلطة التشريعية، السلطة القضائية والسلطة التنفيذية وفق نظام انتخابي، وهي تسعى من هذا المنظور إلى التركيز على الأبعاد الاجتماعية، فهي تحدد المواطن والمواطنة كونها صاحبة السلطة فهي تحكم وتراقب، ولها دور متميز في إحداث عملية التنمية يتغير ويختلف حسب طبيعة نظام الحكم والظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية التي تمر بها[1].

[1] بوزيد سايح، المرجع السابق، ص 158.

تعتبر الدولة من خلال المؤسسات الحكومية التي تعمل على تمكين المواطنين الذين تقوم بخدمتهم وتزويدهم بالفرص المتساوية وتأكيد شموليتهم في الأمور الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إذ أن الحكومات يجب أن تعمل على توزيع لامركزية الأنظمة الاقتصادية والسياسية لتكون أكثر تجاوب لمتطلبات المواطنين، بحيث يمكن أن تتركز على مستويات متعددة للتدخل من واقع وظائف الثلاث للدولة والمتمثلة في الوظائف الدنيا، الوظائف الوسيطية والوظائف الفعالة، ويعكس دور الدولة لترقية اقتصاد السوق الاجتماعي في ظل الحكم الراشد من خلال تصحيح النقائص وتطوير الإنصاف والعدل فيه من أجل إعادة توزيع المداخيل مع ضمان السلم الاجتماعي[1].

الفرع الثاني: القطاع الخاص

على الرغم من اعتبار الدولة العون الرئيسي والأساسي في تحقيق التنمية لأي بلد ما، إلا أنها لا تبقى الوحيدة التي لها دور في ذلك، فالتنمية تتطلب وتعتمد في جانب منها على خلق الوظائف ومناصب العمل التي تمكن من توفير مستويات من الدخل التي تسمح بتحسين مستويات المعيشة، ومن المعروف أن القطاع الخاص هو القطاع الرئيسي الذي يتيح فرص العمل المنتجة، ويشمل عادة هذا القطاع مجموع المشاريع الخاصة بالتصنيع والتجارة والخدمات والمصارف، ويلعب القطاع الخاص دورا هاما في توفير الخبرة ورؤوس الأموال والمعرفة اللازمة في تحقيق العمليات التنموية بالشراكة مع المجتمع المحلي أو أجهزة الدولة الرسمية، أو منظمات المجتمع المدني، إن اعتبار القطاع الخاص عنصرا من عناصر الحكم الراشد راجع لدوره في تحقيق التنمية البشرية والتنمية المستدامة على أساس المسؤولية الاجتماعية التي يتحملها من خلال تأمين القروض، تأمين التدريب والتعليم وغيرها من السياسات التي يقوم بها[2].

---

[1] عائشة تقية، المرجع السابق، ص 17.

[2] عبد اللطيف بن نعوم، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية الجهوية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، 2015 م/ 2016م، ص 30.

الفرع الثالث: المجتمع المدني

التهيئة للتفاعل السياسي والاجتماعي بتشجيع المواطنين للمشاركة بفعالية في الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتأثير في السياسة العامة من خلال التعبئة والتأطير، وتعميق المساءلة والشفافية ومساعدة الحكومة في النشاطات الاجتماعية التطوعية وتحقيق رضا المواطنين وتجسيد قيم العدالة والمساواة والمساهمة في التنشئة السياسية للمجتمع (ترسيخ قيم المواطنة)[1].

المطلب الثالث

معايير الحكم الراشد

ولئن اختلف العلماء والمفكرون حول إيجاد تعريف جامع مانع للحكم الراشد، لكن هناك اتفاقا على معايير الحكم الراشد مثل الشفافية، والمساءلة وحكم القانون وغيرها من المعايير الأخرى والتي سنتطرق إليها بإيجاز.

الفرع الأول: حكم القانون والمشاركة

يعتبر كل من حكم القانون والمشاركة من أحد معايير الحكم الراشد:

أولا: حكم القانون

يقصد بحكم القانون سيادة القانون على الجميع من خلال الحفاظ أو ضمان حقوق الإنسان، تنظيم العلاقات بين مؤسسات الدولة واحترام مبادئ سياسية قانونية مثل الفصل بين السلطات والاستقلالية[2].

ثانيا: المشاركة

تعتبر المشاركة السياسية أحد المبادئ المهمة في بناء الحكم الراشد وهي من المؤشرات الدالة على مدى كفاءته، ولا تقوم المشاركة إلا بوجود المجتمع المدني وبدورية الانتخابات وتمكين الأفراد وحسن التشريع والإدارة المحلية. إن تمكين منظمات المجتمع المدني من تعزيز

---

[1] وليد خلاف، دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009م/ 2010م، ص 32.

[2] عبد اللطيف بن نعوم، المرجع السابق، ص 25.

المشاركة في الشؤون العامة يرفع من درجة شفافية النظام السياسي، ويقوي من سلامة حكم القانون والمساءلة وفي صناعة سياسات تحمي حقوق المواطنين وبالتالي يتحقق الرضا الذي يؤمن الشرعية الصحيحة للنظام السياسي، ويحقق الوصول إلى الحكم الراشد الذي يقتضي المساواة والمشاركة الجماهيرية وتشجيعها على الانخراط في الأنشطة السياسية[1].

الفرع الثاني: الشفافية والمساءلة

تعتبر الشفافية والمساءلة مقوم أساسي من مقومات الحكم الراشد:

أولا: الشفافية

تشير الشفافية إلى توافر المعلومات والوضوح حول القواعد الحكومية واللوائح والقرارات، فالشفافية تعزز حق المواطن في المعلومات المتعلقة بالقوانين، إذ أن الشفافية في صنع القرار وتنفيذه هي تقليل من عدم اليقين لمحاربة وكبح الفساد بين المسؤولين الحكوميين[2].

ثانيا: المساءلة

تعني المساءلة جملة من العمليات والأساليب التي يتم بمقتضاها التحقق من أن الأمور تسير وفقا لما هو مخطط له، وضمن أقصى المستطاع، لذلك فهي ليست تحقيقا أو محاكمة، بل القصد منها التحقق من أن الأداء يتم ضمن الأطر التي حددتها الأهداف وفق المعايير المتفق عليها للوصول بالنظام إلى مستوى متميز من الكفاءة والفاعلية، وهو ما يتطلب وجود نظام جيد للإدارة: يشتمل على رقابة داخلية للتأكد من تحقق الفاعلية والكفاءة في خدمة الصالح العام، بالإضافة إلى مجموعة من المؤسسات التي تكونها الحكومة للإجابة مباشرة عن استفسارات الناس، كما يتطلب وضع وترسيخ نظام لمكافحة الفساد في القطاع العام[3].

الفرع الثالث: الكفاءة والفعالية

بالإضافة إلى كل من الشفافية والمساءلة وكذا حكم القانون والمشاركة، تعد الكفاءة والفعالية من ركائز الحكم الراشد:

---

(1) شهيناز ورشاني، المرجع السابق، ص ص 24- 25.

(2) عائشة تقية، المرجع السابق، ص 24.

(3) شعبان فرج، المرجع السابق، ص 21.

أولا: الكفاءة

يقصد بالكفاءة مدى تحقيق الأهداف وبالتالي فهي تقاس بالعلاقة بين النتائج المحققة والأهداف المرسومة[1].

ثانيا: الفعالية

يقصد بالفعالية القدرة على استخدام الموارد دون المساس بالأهداف المسطرة التي تقاس بالعلاقة بين النتائج وعوامله أو النتائج والموارد المستخدمة[2]. ولو أن هناك من يرى بعكس المصطلحين – الكفاءة والفعالية – من حيث المدلول.

المبحث الثاني
ماهية الإدارة الإلكترونية

إن الانتقال من العمل الإداري التقليدي إلى تطبيق تقنيات المعلومات والاتصالات في البناء التنظيمي واستخدام التقنية الحديثة بما فيها شبكات الحاسب الآلي لربط الوحدات التنظيمية مع بعضها لتسهيل الحصول على البيانات والمعلومات لاتخاذ القرارات المناسبة وإنجاز الأعمال وتقديم الخدمات للمستفيدين بكفاءة وبأقل تكلفة وأسرع وقت ممكن، هو تحول الإدارة من إدارة عادية (إدارة تقليدية) إلى إدارة إلكترونية، حيث ورغم اعتبار الإدارة الإلكترونية من الموضوعات الحديثة على الساحة الدولية والإقليمية إلا أنه سنحاول خلال هذا المبحث إبراز أهم النقاط التي تتعلق بالإدارة الإلكترونية من مفهوم ومراحل التحول إلى الإدارة الإلكترونية وكذا متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية.

المطلب الأول
مفهوم الإدارة الإلكترونية

بما أن الإدارة الإلكترونية تعتبر من الموضوعات الحديثة التي لاقت اهتمام العديد من الدول، إذ تعد الإدارة الإلكترونية من ثمار المنجزات التقنية في العصر الحديث، وعليه يتمحور

---

[1] سمير عبد الرزاق مطير، المرجع السابق، ص 30.

[2] المرجع نفسه، ص 30.

المطلب الأول حول أهم الأمور والأشياء المتعلقة بالإدارة الإلكترونية من تعريف وكذا مبادئ وأهداف الإدارة الإلكترونية مع الإشارة إلى خصائصها التي تتمتع بها.

الفرع الأول: تعريف الإدارة الإلكترونية

قبل البدء في عرض مختلف التعريفات الخاصة بالإدارة الإلكترونية، هناك من يفضل استعمال مصطلح الحكومة الإلكترونية بدلا من الإدارة الإلكترونية وهو يقصد هذا الأخير، فهل هذا صحيح، أو بمعنى آخر هل هما شيئان مختلفان أم متطابقين.

أولا: تباين أراء المفكرين بشأن اعتماد مصطلح الإدارة الإلكترونية أو الحكومة الإلكترونية

نظرا إلى انقسام الآراء انقساما كبيرا حول تعريف الإدارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية فبعض المفكرين والمهتمين يرى أنها إدارة وليست حكومة، ولدى هؤلاء أسبابهم وبعضهم الآخر يرى أنها حكومة وليست إدارة، ولدى هؤلاء أيضا أسبابهم، وثمة فريق ثالث يتعاطى مع المفهوم بخلط واضح دون تمييز حين يستخدم أحد المصطلحين أو كليهما[1].

واللافت في هذا الخلاف الذي اشتهر بين مفكري الإدارة والمهتمين بها اتساع الهوة بين طرفي الخلاف إلى درجة كبيرة، فكل طرف من الطرفين يتناول الفرق بين مفهوم الإدارة الإلكترونية ومفهوم الحكومة الإلكترونية وكأنه يتحدث عن شيء مختلف تماما ومتناقض إلى أقصى درجة[2].

هناك من يرى أن الحكومة الإلكترونية جزء من تطبيقات الإدارة الإلكترونية، وأن تعبير الإدارة الإلكترونية بمثابة مظلة كبيرة تدخل تحتها تطبيقات مختلفة كالتجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية والحكومة الإلكترونية، ووجهة نظر هؤلاء أن تعبير الإدارة الإلكترونية هو الأصل الذي تتفرع منه بقية التعريفات وأنه أشمل وأعم وحجة هذا الفريق أنه لا حكومة من دون إدارة وعليه من وجهة نظرهم لا حكومة إلكترونية من دون إدارة إلكترونية[3].

---

[1] العوض أحمد محمد الحسن، المؤتمر العالمي الأول للإدارة الإلكترونية: تواصل خلاف مع طفرة الاتصال والمعلومات في عالمنا المعاصر، طرابلس، الجماهيرية العظمى، من 1-2010/06/4م، ص 12.

[2] المرجع نفسه، ص 12.

[3] فاطمة الزهراء طلحي، أهمية تدريب الموارد البشرية لتفعيل الإدارة الإلكترونية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 34/ 35، الجزائر، مارس 2014 م، ص 266.

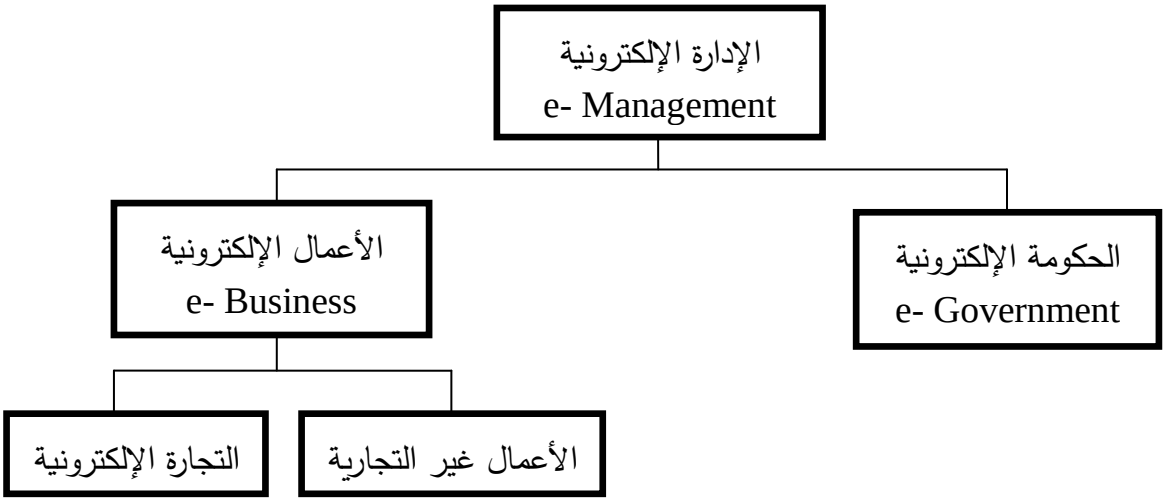

المصدر: الهوش، أبو بكر محمود، الحكومة الإلكترونية، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2006، ص 41.

ويذهب فريق آخر من علماء الإدارة في تبني وجهة النظر السابقة نفسها إلى أبعد من ذلك، حيث يرون أن المسألة ليست فقط مسألة تفرقة بين تعبيرين إدارة وحكومة، وإنما يرى هؤلاء أنه يفضل التزام تعبير الإدارة الإلكترونية والابتعاد عن استخدام تعبير الحكومة الإلكترونية نهائيا، ويحتج هؤلاء على صواب رأيهم بأنه عند ذكر اسم الحكومة الإلكترونية فإنه أول ما يتبادر إلى ذهن المستمع البعد السياسي والوظيفة السياسية للحكومة، على الرغم من أن الحكومة ليست كيانا سياسيا صرفا، وأن لها وظائف أخرى تتعلق بالشأن الإداري الداخلي أيضا، ولكن يغلب عليه الطابع السياسي وهذا لا يتوافق مع شمولية مصطلح الإدارة الإلكترونية[1].

ولهذه الأسباب ينصح باستخدام مصطلح الإدارة الإلكترونية بدلا من مصطلح الحكومة الإلكترونية، خاصة في منطقتنا العربية والإقليمية.

وفريق آخر يرى أن الحكومة الإلكترونية تشمل الإدارة الإلكترونية من بينهم عامر طارق عبد الرؤوف والذي يرى أن العلاقة بينهما هي علاقة الجزء بالكل، فالإدارة الإلكترونية هي الجزء وتعني تحويل جميع العمليات الإدارية ذات الطبيعة الورقية إلى عمليات ذات طبيعة إلكترونية باستخدام التطورات التقنية الحديثة "العمل الإلكتروني"، إذ أن تطبيقها مقتصر على

[1] عمر أحمد أبو هاشم الشريف وآخرون، الإدارة الإلكترونية "مدخل إلى الإدارة التعليمية الحديثة"، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 61.

حدود المنظمة فقط، أما الحكومة الإلكترونية فهي تمثل الكل، وتعني بها العمليات الإلكترونية التي يتم من خلالها الربط بين المنظمات التي تطبق الإدارة الإلكترونية وذلك من خلال التشغيل الحاسوبي ذي التقنية العالية، وهذا يعني أن الإدارة الإلكترونية هي مرحلة سابقة من الحكومة الإلكترونية[1].

وهنا نشير إلى ملاحظة مهمة هي أننا نرى مصطلح الحكومة الإلكترونية غير مناسب ومن الضروري البحث عن مصطلح بديل، هو (إدارة الخدمات الإلكترونية)[2].

ثانيا: المقصود بالإدارة الإلكترونية

يمكن تحديد المقصود بالإدارة الإلكترونية على أنها: "مدخل من مداخل الإدارة الحديثة التي تعمل على استيعاب واستخدام البنية التحتية لتقنيات المعلومات والاتصالات في ممارسة وظائف العمليات الأساسية للإدارة والأنشطة إلكترونيا في منظمات إلكترونية تقوم باستخدام البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات"[3].

يمكن تعريف الإدارة الإلكترونية من وجهة نظر شاملة ترى أنه يمكن تقسيم هذا المصطلح إلى مقطعين أساسيين[4]:

– أحدهما "الإدارة"، وهو يعبر عن نشاط إنجاز الأعمال والمعاملات من خلال جهود الآخرين لتحقيق الأهداف المرجوة.

– بينما يقصد بالمقطع الثاني "الإلكترونية" بأنه نوع من التوصيف كمجال لأداء النشاط في المقطع الأول، حيث يتم أداء هذا النشاط من خلال استخدام الوسائل والوسائط الإلكترونية المختلفة.

---

[1] عامر طارق عبد الرؤوف، الإدارة الإلكترونية "نماذج معاصرة"، ط1، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2007، ص 44.

[2] المرجع نفسه، ص 44.

[3] عمر أحمد أبو هاشم الشريف وآخرون، المرجع السابق، ص 64.

[4] عامر طارق عبد الرؤوف، المرجع السابق، ص 28.

ويرى كل من محمد، محمود الطعامنة وطارق شريف العلوش أن المقصود بالإدارة الإلكترونية هو: "استخدام الوسائل، والتقنيات الإلكترونية بكل ما تقتضيه الممارسة، أو التنظيم أو الإجراءات أو التجارة أو الإعلان"[1].

كما يمكن تعريف الإدارة الإلكترونية على أنها: "استخدام وسائل الاتصال التكنولوجية المتنوعة، والمعلومات في تيسير سبل أداء الإدارات الحكومية لخدماتها العامة الإلكترونية ذات القيمة، والتواصل مع طالبي الانتفاع من خدمات المرفق العام بمزيد من الديمقراطية من خلال تمكينهم من استخدام وسائل الاتصال الإلكترونية عبر بوابة واحدة"[2].

ويرى نجم عبود نجم أن الإدارة الإلكترونية: "هي العملية الإدارية القائمة على الإمكانيات المتميزة للانترنت وشبكات الأعمال في التخطيط والتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للمؤسسة والآخرون بدون حدود من أجل تحقيق أهداف المؤسسة"[3].

يعرّف البنك الدولي الإدارة الإلكترونية بأنها: "مصطلح حديث يشير إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل زيادة كفاءة وفعالية وشفافية ومساءلة الحكومة فيما تقدمه من خدمات إلى المواطن ومجتمع الأعمال وتمكينهم من المعلومات، بما يدعم كافة النظم الإجرائية الحكومية، ويقضي على الفساد، وإعطاء فرصة للمواطنين للمشاركة في كافة مراحل العملية السياسية والقرارات المتعلقة بها والتي تؤثر على مختلف نواحي الحياة"[4].

ويأتي هذا التعريف في الإطار الإرشادي للبنك الدولي في نشر مبادئ الحكم الجيد باعتبار أن الإدارة الإلكترونية هي إحدى وسائل تطبيقه.

---

[1] محمد محمود الطعامنة، طارق شريف العلوش، الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي، ط1، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2004، ص 10.

[2] غنية نزلي، دور الإدارة الإلكترونية في ترقية خدمات المرافق العمومية المحلية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، العدد 12، الجزائر، جانفي 2016 م، ص 178.

[3] نجم عبود نجم، الإدارة الإلكترونية: الإستراتيجية، الوظائف والمشكلات، ط1، دار المريخ للنشر والتوزيع، السعودية، 2004، ص 127.

[4] مختار حماد، تأثير الإدارة الإلكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة، 2007، ص 06.

أما التعريف الذي تبناه الاتحاد الأوروبي فهو أن الإدارة الإلكترونية: "حكومة تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقدم للمواطنين وقطاع الأعمال الفرصة للتعامل والتواصل مع الحكومة باستخدام الطرق المختلفة للاتصال مثل: الهواتف، الفاكس، البطاقات الذكية، الأكشاك، البريد الإلكتروني، والانترنت وهي تتعلق بكيفية تنظيم الحكومة نفسها في الإدارة والقوانين والتنظيم ووضع إطار لتحسين وتنسيق طرق إيصال الخدمات وتحقيق التكامل بين الإجراءات"[1].

ومن وجهة نظر الباحثة فإنه يمكن تعريف الإدارة الإلكترونية على أنها: "منظومة حديثة تعتمد على التكنولوجيا المتطورة وتهدف إلى تحويل الأعمال والخدمات الإدارية التقليدية إلى أعمال وخدمات إلكترونية تساهم في ارتقاء أداء الكيان الإداري من خلال تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين".

وفي الجزائر يشكل التحول نحو الإدارة الإلكترونية مكسبا حقيقيا وذلك لمواجهة التحديات الاقتصادية، إذ يرى خبراء الاقتصاد التحول في تسيير الإدارة إلى إدارة ذكية مسألة في غاية الأهمية، إذ أن التحول التنموي في جوانبه الاقتصادية والسياسية يستوجب توفير عناصر السرعة والدقة والإتقان في الأداء.

كما أن لجوء الدولة الجزائرية إلى تبني الإدارة الإلكترونية أو كما تعرف كذلك بالإدارة الذكية سينهي ويقضي على جميع الممارسات السلبية كالبيروقراطية والرشوة والفساد الإداري.

كما أنه تم التأكيد على إرادة الجزائر في تبني نظام الإدارة الإلكترونية وذلك في إطار برنامج رئيس الجمهورية سيما في جزئه المتعلق بتعزيز الحكم الراشد.

الفرع الثاني: مبادئ وأهداف الإدارة الإلكترونية

تتمتع الإدارة الإلكترونية بمجموعة من المبادئ، كما أن لها أهدافا تسعى إلى تحقيقها، وعليه من خلال هذا الفرع سنتطرق إلى مبادئ الإدارة الإلكترونية ثم الإشارة إلى أهداف تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى الإدارة العامة.

[1] مختار حماد، المرجع السابق، ص 07.

أولا: مبادئ الإدارة الإلكترونية

تتمثل مبادئ الإدارة الإلكترونية على وجه العموم في:

1- تقديم أحسن الخدمات للمواطنين: وهذا الاهتمام بخدمة المواطن يتطلب خلق بيئة عمل فيها تنوع من المهارات والكفاءات المهيأة مهنيا لاستخدام التكنولوجيا الحديثة، بشكل يسمح بالتعرف على كل مشكلة يتم تشخيصها، وضرورة انتقاء المعلومات حول جوهر الموضوع، والقيام بتحليلات دقيقة وصادقة للمعلومات المتوفرة، مع تحديد نقاط القوة والضعف، واستخلاص النتائج واقتراح الحلول المناسبة لكل مشكلة[1].

2- التركيز على النتائج: ونقصد بهذا المبدأ أن اهتمام الإدارة الإلكترونية ينصب على تحويل الأفكار إلى نتائج مجسدة في أرض الواقع، وأن تحقق فوائد للجمهور تتمثل في تخفيف العبء عن المواطنين من حيث الجهد والمال والوقت، وتوفير خدمة مستمرة على مدار الساعة ودفع الفواتير عن طريق بطاقات الائتمان بدون التنقل إلى مراكز الهاتف، الغاز لتسديد الرسوم والفواتير المطلوبة[2].

3- سهولة الاستعمال والإتاحة للجميع: ونقصد بهذا المبدأ أن تقنيات الإدارة الإلكترونية متاحة للجميع في المنازل وفي العمل والمدارس والمكتبات وذلك لكي يتمكن كل مواطن وكل وافد من التواصل مع الإدارة الإلكترونية، كما أن نظام الإدارة الإلكترونية يقوم على أساس سهولة الاستعمال بحيث يمكن ربط الاتصال بين الجمهور والإدارات الحكومية بسهولة وإتمام الإجراءات بسلاسة وبساطة[3].

4- التغير المستمر: وهذا مبدأ أساسي في الإدارة الإلكترونية، لأن الإدارة الإلكترونية تسعى بانتظام لتحسين وإثراء ما هو موجود ورفع مستوى الأداء، سواء بقصد ترضية الزبائن أو بقصد

---

[1] عمار بوحوش، نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2006م، ص 189.

[2] المرجع نفسه، ص 190.

[3] مختار حماد، المرجع السابق، ص 15.

التفوق في مجال المنافسة، وفي جميع الحالات، فإن الزبون هو المستفيد الأول من هذا التحسن المستمر والمتواصل[1].

5- تخفيض التكاليف: وهذا يعني أن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات وتعدد المنافسين على تقديم الخدمات بأسعار زهيدة ينتج عنهما تخفيض التكاليف ورفع مستوى الأداء وتوسيع نطاق الخدمات إلى عدد معتبر من المشاركين الذين يستفيدون من الخدمات بأسعار زهيدة كلما كثر عددهم[2].

ثانيا: أهداف الإدارة الإلكترونية

يمكن تلخيص أهم أهداف الإدارة الإلكترونية في النقاط التالية[3]:

- تقديم الخدمات للمستفيدين بصورة مرضية خلال 24 ساعة وطيلة أيام الأسبوع.
- تحقيق السرعة المطلوبة لإنجاز العمل وبتكلفة مالية مناسبة.
- إيجاد مجتمع قادر على التعامل مع متغيرات العصر التكنولوجي.
- الحفاظ على حقوق الموظفين من حيث تنمية روح الإبداع والابتكار.
- الحفاظ على أمن وسرية المعلومات وتقليل مخاطر فقدها.

ومن أهم أهداف الإدارة الإلكترونية التي تطرق لها الدكتور علاء عبد الرزاق السالمي نجد من بينها[4]:

- تخفيض حدة الجهاز البيروقراطي وتعقيداته، إذ لا حاجة إلى تضخم المستويات الإدارية وتعددها.
- التحول نحو الخدمة العامة المعقلنة عن طريق تطوير الإدارة العامة، بالآليات التقنية الحديثة.

---

(1) مختار حماد، المرجع السابق، ص 16.

(2) المرجع نفسه، ص 16.

(3) موسى عبد الناصر، محمد قريشي، مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي (دراسة حالة كلية العلوم والتكنولوجيا بجامعة بسكرة)، الجزائر، مجلة الباحث، العدد 09، 2011، ص 89.

(4) علاء عبد الرزاق السالمي، خالد إبراهيم السليطي، الإدارة الإلكترونية، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009م، ص 39.

– التوجه نحو شفافية العمل الإداري، وشفافية المعلومات وعرضها أمام العملاء، المواطنين، الموردين...إلخ.

الفرع الثالث: خصائص الإدارة الإلكترونية

تتميز الإدارة الإلكترونية بجملة من الخصائص تتمثل فيما يلي:

– تشير ممارسات المفهوم الإلكتروني للإدارة إلى انتفاء وعدم وجود العلاقة المباشرة بين أطراف التعامل، وأن ذلك يعد سمة أساسية تميز أعمال الإدارة الإلكترونية، حيث توجد أطراف التعامل معا وفي نفس الوقت على شبكات الاتصالات الإلكترونية، والتي يتعاملون من خلالها وتعتبر بمثابة الوسيط الدائم بينهم[1].

كما يرى الدكتور عامر طارق عبد الرؤوف كذلك أنه من بين أهم خصائص الإدارة الإلكترونية أنها وسيلة لرفع أداء وكفاءة الحكومة وليست بديلا عنها ولا تهدف إلى إنهاء دورها وهي إدارة بلا ورق إلا أنها تستخدم الأرشيف الإلكتروني والأدلة والمفكرات الإلكترونية والرسائل الصوتية[2].

ومنه يمكن صياغة بعض الخصائص الجوهرية للإدارة الإلكترونية وفق الآتي[3]:

أولا: زيادة الإتقان

إن الإدارة الإلكترونية كآلية عصرية في عمليات التطوير الإداري، والتغيير التنظيمي تمثل منعرجا حاسما في شكل المهام والأنشطة الإدارية التقليدية، وتنطوي على مزايا أهمها المعالجة الفورية للطلبات، والدقة والوضوح التام في إنجاز المعاملات.

---

[1] عامر طارق عبد الرؤوف، المرجع السابق، ص 29.

[2] المرجع نفسه، ص 31.

[3] عبد الكريم عاشور، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية: تخصص الديمقراطية والرشادة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009م– 2010م، ص ص 18– 19.

ثانيا: تبسيط الإجراءات

أمام الحاجة للتحديث والعصرنة الإدارية عملت جل الإدارات على إدخال المعلومات إلى مصالحها، وحرصت على استخدامها الاستخدام الأمثل، لما لها من إمكانيات، وقدرات في تلبية حاجات المواطنين بشكل مبسط وسريع، خاصة في ظل تنوع الفئات التي تستهدفها أنشطة المنظمات العامة.

ثالثا: تحقيق الشفافية

فالشفافية الكاملة داخل المنظمات الإلكترونية هي محصلة لوجود الرقابة الإلكترونية التي تضمن المحاسبة الدورية على كل ما يقدم من خدمات، إذ تعرف الشفافية بأنها الجسر الذي يربط بين المواطن ومؤسسات المجتمع المدني، من جهة والسلطات المسؤولة عن مهام الخدمة العامة من جهة أخرى، فهي تتيح مشاركة المجتمع بأكمله في الرؤية.

المطلب الثاني

التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية

إن التحول من الإدارة التقليدية والتي يمكن تعريفها حسب الدكتور علاء عبد الرزاق السالمي وخالد إبراهيم السليطي على أنها: "فن وإنجاز المهام من خلال القوى البشرية العاملة في المنظمة بغية الوصول إلى الأهداف المطلوبة من قبل المنظمة وتكون عمليات التخطيط والتنظيم والسيطرة واتخاذ القرارات هي الوظائف الأساسية"[1]، إلى الإدارة الإلكترونية التي ظهرت نتيجة للثورة الهائلة في شبكات المعلومات والاتصالات، حيث أنه توجد مجموعة من الأسباب وراء تبني الإدارة الإلكترونية مع الإشارة إلى أن التحول إلى الإدارة الإلكترونية يتم وفق مراحل.

الفرع الأول: دوافع التحول إلى الإدارة الإلكترونية

إن أسباب التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية متعددة، حيث يمكن إبراز أهم أسباب هذا التحول فيما يلي:

[1] علاء عبد الرزاق السالمي وخالد إبراهيم السليطي، المرجع السابق، ص 16.

يرى الدكتور عمار بوحوش أن من بين أسباب التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية هو[1]:

أولا: تسارع التقدم التكنولوجي والثورة المعرفية المرتبطة به: إن توظيف التكنولوجيا الحديثة لصالح المجتمع وتمكينه من الحصول على فوائد كثيرة تتمثل في تحسين أداء المؤسسات وإتاحة لها الفرص للاستثمار في قطاع التكنولوجيا لتسهيل الحياة والاستفادة من مزايا التقنية المتوفرة على المستوى الدولي.

ثانيا: توجهات العولمة نحو تقوية الروابط الإنسانية: حيث اعتبرت دافعا للعديد من الدول لتحسين خدماتها لترتقي للمستويات العليا للحصول على شهادة الجودة العالمية لخدماتها من ناحية ولإرضاء المواطن من ناحية أخرى، بعد أن أصبح أمامه معيارا عالميا يستطيع من خلاله مقارنة ما تقدمه دولته من خدمات محلية بما تقدمه الدول المتقدمة من خدمات راقية لمواطنيها.

وهناك من يرى أن دوافع التحول إلى الإدارة الإلكترونية يكمن في[2]:

أولا: السيطرة الإدارية: إن التقنية المستخدمة في مشروع الإدارة الإلكترونية تساعد على مضاعفة الرقابة الإدارية المستمرة والمباشرة، وتتبع معاملات المواطنين، والتقليل من البيروقراطية، ويمنع احتكار الحكومة لصالح فئة معينة، وهذا ما يحقق تطورا اقتصاديا أسرع واستقرارا أكبر.

ثانيا: الشفافية: إن دعم الشفافية مرتبط بالفساد الحكومي، ويزيد من تعقيدات الإجراءات الروتينية ويجعل من الديمقراطية هدفا مستحيلا، ويزيد من حالات التشاؤم لدى المواطنين ويقلل من المساعدات الخارجية للدول، فالإدارة الإلكترونية تقلل من الرشاوي وتزيد من الشفافية السياسية، وتزيد من ثقة المواطنين بها.

وعن أسباب التحول إلى الإدارة الإلكترونية حسب رأفت رضوان رئيس مركز المعلومات واتخاذ القرار[3]:

---

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 183.

[2] مختار حماد، المرجع السابق، ص 13.

[3] رأفت رضوان، الإدارة الإلكترونية، الملتقى الإداري الثاني للجمعية السعودية للإدارة حول الإدارة والمتغيرات العالمية الجديدة، السعودية، 7-8/ 03/ 2004م، ص 06.

-الإجراءات والعمليات المعقدة وأثرها على زيادة تكلفة الأعمال.
-ضرورة توحيد البيانات على مستوى المؤسسة.
-صعوبة الوقوف على معدلات قياس الأداء.
-التوجه نحو توظيف استخدام التطور التكنولوجي والاعتماد على المعلومات في اتخاذ القرارات.

الفرع الثاني: مراحل التحول إلى الإدارة الإلكترونية

إن الانتقال من الإدارة التقليدية إلى تبني الإدارة الإلكترونية لا يتم دفعة واحدة وإنما يكون وفق مراحل يمكن تلخيصها في:

أولا: مرحلة الإدارة التقليدية الفاعلة

يتم خلال هذه المرحلة تفعيل الإدارة التقليدية، ومحاولة تنميتها وتطويرها، وذلك بالتوازي مع عملية الشروع في تنفيذ مشروع الإدارة الإلكترونية، إذ يستطيع المواطن بذلك تخليص معاملاته، وإجراءاته بشكل سهل وبدون أي روتين أو مماطلة في الوقت الذي يستطيع فيه كل فرد يملك حاسب شخصي، أو عبر الأكشاك، الإضطلاع على نشرات المؤسسات والإدارات والوزارات وأحدث البيانات والإعلانات عبر الشبكة الإلكترونية، مع إمكانية طبع أو استخراج الاستمارات اللازمة وتعبئتها لإنجاز أي معاملة[1].

ثانيا: مرحلة الفاكس والتلفون الفاعل

تعد هذه المرحلة هي المرحلة الوسيطة، والتي يتم فيها تفعيل تكنولوجيا الهاتف والفاكس، حيث يتمكن المتعامل أو المواطن الاعتماد على الهاتف المتوفر في كافة الأماكن والمنازل، والذي يوفر خدمات بشكل معقول التكلفة، إذ يمكن الأفراد من الاستفسار عن الإجراءات والأوراق والشروط اللازمة لإنجاز أي معاملة بشكل سهل، كما يمكن للأشخاص في هذه المرحلة استعمال الفاكس لإرسال واستقبال الأوراق والاستمارات وغيرها، وفي هذه المرحلة يكون أغلب الأفراد، أو المتعاملين وطالبي الخدمة العامة، قد اكتسبوا تجربة فيما يتعلق بنمط الإدارة الإلكترونية[2].

---

[1] عبد الكريم عاشور، المرجع السابق، ص 20.

[2] المرجع نفسه، ص 20.

ثالثا: مرحلة الإدارة الإلكترونية الفاعلة

هي المرحلة الأخيرة وفق ما يرى أصحاب هذا الاتجاه، والتي يتم من خلالها التخلي عن الشكل التقليدي للإدارة، بعد أن يصبح عدد المستخدمين للشبكة الإلكترونية يقارب 30 بالمئة من المواطنين، ويجب أن يصاحب ذلك توفر الحواسيب، سواء بشكل شخصي، أو عن طريق الأكشاك، أو في مناطق عمومية، بحيث تكون تكلفتها أيضا معقولة ويسيرة لجميع المواطنين، مما يتيح ويمكن كل الأفراد من استعمال الشبكة الإلكترونية لإنجاز أي معاملة إدارية، وبالشكل المطلوب وبأسرع وقت وأقل جهد، وأقل تكلفة ممكنة، وبأكثر فعالية كمية ونوعية (جودة)، وبذلك يكون الرأي العام قد تفهم الإدارة الإلكترونية، تقبلها، وتفاعل معها، وتعلم طرق استخدامها[1].

الملاحظ للمراحل الخاصة بالتحول للإدارة الإلكترونية التي يقدمها أصحاب هذا التوجه، يجد أنها ركزت على خطة انتقال تساعد على اندماج المجتمع بشكل تدريجي، لكي يكون هناك تقبل طوعي لإستراتيجية الإدارة الإلكترونية، بما يؤدي إلى تخفيض شدة مقاومة التغيير التنظيمي، التي تنتج غالبا عندما يكون هناك مشروع يتعلق بتحول جذري، ومفاجئ في الأساليب الإدارية[2].

المطلب الثالث

متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية

إن التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية يستلزم توافر مجموعة من المتطلبات سواء أكانت متطلبات سياسية، قانونية، إدارية وأمنية، وكذا اقتصادية واجتماعية وذلك من أجل ضمان نجاح عملية تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى الإدارة العامة.

الفرع الأول: المتطلبات السياسية والقانونية

إن تبني تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى الإدارة العامة يتطلب توافر بيئة سياسية وقانونية تكون ملائمة لذلك:

---

[1] عبد الكريم عاشور، المرجع السابق، ص 20.

[2] المرجع نفسه، ص 21.

أولا: المتطلبات السياسية

تترجمها وجود إرادة سياسية داعمة لإستراتيجية التحول الإلكتروني ومساندة لمشاريع الإدارة الإلكترونية، عن طريق تقديم العون المادي والمعنوي المساعد على اجتياز العقبات وتطوير برامج التحول الإلكتروني والإدارة الإلكترونية[1].

إذ تمثل مبادرة الإدارة الإلكترونية العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة على الصعيد العربي إحدى النماذج التي وجدت تجنيد سياسي، وإرادة لدى القيادة، حيث انطلقت مبادرة دبي عام 1999م بموجب إعلان رسمي أصدره الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، إذ سرعان ما تحولت المبادرة إلى واقع ملموس[2].

ثانيا: المتطلبات القانونية

يجب على أي دولة وقبل البدء بالتعاملات الإلكترونية لأعمالها أن تراعي ضرورة خلق بيئة تشريعية ملائمة ومناخ قانوني يستجيب لمتطلبات الإدارة الإلكترونية ويسهل معاملاتها ويضعها موضع الاعتراف الوطني والدولي، ولذلك يجب على المنظمات أن تقوم بعملية مسح وتمحيص شامل لكل الأنظمة والقوانين لديها، وذلك لتحقيق الأهداف التالية[3]:

- إعطاء المشروعية للأعمال الإلكترونية الخاصة بالإدارة الإلكترونية وبتحديد المباح والمحرم منها والعقوبات المفروضة.
- تحقيق سهولة الوصول إلى المعلومات ووضوح الإجراءات التي تحكم هذه العملية.

ولضمان فعالية التشريعات والأنظمة والقوانين يجب مراعاة ما يلي:

- شمولية الأنظمة لجميع أنشطة ومجالات عمل المنظمة.
- استقرارها ووضوحها، مما يدعم التطبيقات الإلكترونية.
- أن تكون مرنة بالقدر الكافي، بما يدعم ويعزز التحديث والتطوير دون تعقيد أو تأخير.

---

[1] عبد الكريم عاشور، المرجع السابق، ص 25.

[2] المرجع نفسه، ص 25.

[3] شائع بن سعد مبارك القحطاني، مجالات ومتطلبات ومعوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في السجون (دراسة تطبيقية على المديرية العامة للسجون بالمملكة العربية السعودية)، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الإدارية، قسم العلوم الإدارية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2006م، ص ص 32- 33.

كما أن القوانين والتشريعات المنظمة للعمل الإلكتروني يجب أن تساير مشروع الإدارة الإلكترونية منذ بدايته كفكرة وحتى تطبيقه، وذلك يتطلب مرور تلك القوانين بعدة مراحل:

* المرحلة الأولى: إقرار الإطار القانوني والتنظيمي للهيئة أو الهيئات الرسمية التي ستتولى التحضير لتطبيقات الإدارة الإلكترونية لتواكب المراحل المختلفة التي ستمر بها.

* المرحلة الثانية: تحضير مجموعة القوانين والمراسيم التي من المفترض أن تسبق البدء بتطبيقات الإدارة الإلكترونية ثم تحضير التي ستنظم تلك التطبيقات في المراحل اللاحقة.

* المرحلة الثالثة: استكمال وضع الأطر القانونية والتنظيمية التي تناسب التطبيقات وكذلك القضايا التي لها علاقة بالإدارة الإلكترونية بشكل غير مباشر.

الفرع الثاني: المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية

إذ تشمل العمل على خلق تعبئة اجتماعية مساعدة ومستوعبة لضرورة التحول للإدارة الإلكترونية، وعلى دراية كافية بمزايا تطبيق الوسائل التقنية في الأجهزة الإدارية، مع الاستعانة بوسائل الإعلام، وجمعيات المجتمع المدني في دعم اللقاءات والندوات والتجمعات التحسيسية الخاصة بنشر فوائد تطبيق الإدارة الإلكترونية، وبرمجة حصص تدريبية على استعمال الآلات التقنية في مختلف المستويات التعليمية (ثقافة تكنولوجية)، مع ضرورة توفير المخصصات المالية الكافية لتغطية الإنفاق على المشاريع الإدارية الإلكترونية، دون إهمال الاستثمار في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وإيجاد مصادر تمويل لها تمتاز بالديمومة على المستوى المركزي والمحلي[1].

الفرع الثالث: المتطلبات الأمنية والإدارية ومتطلبات البنية التحتية

إن نجاح مشروع الإدارة الإلكترونية مرهون بتوفير وتحقيق مستلزمات أمنية وإدارية وكذا مستلزمات البنية التحتية:

[1] عبد الكريم عاشور، المرجع السابق، ص 25.

أولا: متطلبات البنية التحتية للإدارة الإلكترونية

تعتبر البنية التحتية المكون الطبيعي الملموس لمشروع الإدارة الإلكترونية الذي لا يمكن قيام المشروع بدونها، لذلك ينبغي توفير البنية التحتية للإدارة الإلكترونية مراعاة عدد من النقاط منها[1]:

- توفير التكنولوجيا الملائمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية ومواكبة مستجداتها.
- إعادة النظر في البنية الأساسية للأجهزة والمعدات والبرمجيات لغرض تحديثها وترقيتها كي تستجيب للتغير المنشود لتقديم الخدمة الإلكترونية.
- توفير العناصر البشرية المؤهلة في مجال تكنولوجيا المعلومات ومواصلة تدريبها باستمرار.
- بناء نظام معلومات متطور وتحديثه وفقا للمتغيرات.

ومن المكونات المادية التي يمكن من خلالها تنفيذ تطبيقات الإدارة الإلكترونية في الأجهزة الحكومية (تجهيزات الحاسب الآلي، شبكات الحاسب الآلي كالانترنت والإكسترانت...).

ثانيا: المتطلبات الأمنية والإدارية

تمثل الإدارة الإلكترونية تحولا شاملا في المفاهيم والنظريات والأساليب والإجراءات والهياكل والتشريعات التي تقوم عليها الإدارة التقليدية، وهي ليست بوصفة جاهزة أو خبرة مستوردة يمكن نقلها وتطبيقها فقط بل أنها عقلية معقدة ونظام متكامل من المكونات التقنية والمعلوماتية والمالية والتشريعية والبشرية وغيرها، وبالتالي لابد من توفر متطلبات عديدة ومتكاملة لتطبيق مفهوم الإدارة الإلكترونية وإخراجه إلى حيز الواقع ومن أهم هذه المتطلبات ما يلي:

وضع إستراتيجية وخطة تأسيس، تطوير التنظيم الإداري والخدمات والمعاملات الحكومية وفق تحول تدريجي، التعليم والتدريب للعاملين والتوعية والتثقيف للمتعاملين، وكذا أمن وحماية المعلومات في الإدارة الإلكترونية[2].

---

[1] شائع بن سعد مبارك القحطاني، المرجع السابق، ص 27.

[2] كلثم محمد الكبيسي، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الإلكترونية في دولة قطر، أعدت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات نيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الافتراضية الدولية، 2008م، ص 16.

الفرع الرابع: متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر

خلال هذه النقطة سيتم التطرق إلى أهم المتطلبات التي تتوافر عليها الجزائر سعيا منها إلى تطبيق الإدارة الإلكترونية:

أولا: المتطلبات السياسية

ما يعكس وجود إرادة سياسية لدى الحكومة الجزائرية من أجل تطبيق الإدارة الإلكترونية هو تبني الجزائر مشروع الجزائر الإلكترونية (2008م/2013م)، والذي يعكس مدى اهتمام الحكومة الجزائرية بضرورة عصرنة القطاع الحكومي وما تمليه عليه الحاجة الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية التي مست أغلب الدول المتقدمة وإستراتيجية الجزائر الإلكترونية تهدف إلى بروز مجتمع العلم والمعرفة الجزائري مع الأخذ بعين الاعتبار التحولات العميقة والسريعة التي يعيشها العالم، وتتمحور خطة هذه الإستراتيجية في 13 محور كما يلي:[1]

- تسريع استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الإدارة العمومية.
- تسريع استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الشركات.
- تطوير الآليات والإجراءات التحفيزية الكفيلة بتمكين المواطنين من الاستفادة من تجهيزات وشبكات تكنولوجيات الإعلام والاتصال.
- دفع تطوير الاقتصاد الرقمي.
- تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريع والفائق السرعة.
- تطوير الكفاءات البشرية.
- تدعيم البحث والتطوير والابتكار.
- ضبط مستوى الإطار القانوني الوطني.
- الإعلام والاتصال.
- تثمين التعاون الدولي.

[1] عبد القادر عبان، تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر (دراسة سوسيولوجية ببلدية الكاليتوس العاصمة)، أطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د في علم الاجتماع، تخصص: إدارة وعمل، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعة، 2015 م/ 2016 م، ص 91.

- آليات التقييم والمتابعة.
- إجراءات تنظيمية.
- الموارد المالية.

ثانيا: متطلبات البنية التحتية للاتصالات

في إطار برنامج عمل تنفيذ مشروع الجزائر الإلكترونية 2013م قامت الجزائر بتخصيص برنامج التطوير الفني، حيث يركز هذا البرنامج على استخدام التكنولوجيا الرقمية في الجهات الحكومية لتطوير الطاقات والقدرات اللازمة لإنجاز المشروع، كذلك يهتم البرنامج بتحسين الكفاءة التشغيلية والتي تتضمن استخدام أحدث الأجهزة والمعدات وأنظمة قواعد البيانات وتحديث البنية الأساسية للاتصالات والمعلومات[1].

ثالثا: المتطلبات الاقتصادية

في هذا الصدد قامت الجزائر بتوفير مخصصات مالية ضخمة لتغطية الإنفاق على مشاريع الإدارة الإلكترونية وذلك منذ 2003م خاصة فيما يتعلق بإعادة تهيئة الشبكة الوطنية للاتصالات وذلك حسب رأي الباحثة.

رابعا: المتطلبات التشريعية

حيث حاول المشرع في العديد من النصوص القانونية مسايرة التطور الحاصل في تكنولوجيا الإعلام والاتصال بهدف بناء مجتمع المعرفة من خلال سن العديد من القوانين والتي تدخل ضمن الآليات التي تؤسس لفكرة الإدارة الإلكترونية نذكر منها[2]:

الدفع الإلكتروني: اعترف القانون الجزائري بوسائل الدفع الإلكتروني من خلال الأمر 03- 11 مؤرخ في 26 غشت سنة 2003م يتعلق بالنقد والقرض، جريدة رسمية عدد 52 مؤرخة في 27 /08/ 2003م معدل ومتمم بالأمر رقم 10- 04 مؤرخ في 26 غشت 2010م، جريدة رسمية

---

(1) عادل غزال، مشاريع الحكومة الإلكترونية من الإستراتيجية إلى التطبيق: مشروع الجزائر الحكومة الإلكترونية 2013م نموذجا، cybraians journal دورية علمية محكمة تعني بمجال المكتبات والمعلومات "، العدد 34، الجزائر، مارس، 2014م.

(2) عبد الله حاج سعيد، تقييم نظام الحكومة الإلكترونية في الجزائر، الإنسان والمجال، مجلة دولية علمية محكمة تصدر عن معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، المركز الجامعي، نور البشير بالبيض، العدد 02، الجزائر، أكتوبر 2015م، ص 21.

عدد 50 مؤرخة في 01/ 09/ 2010م ومتمم بالقانون رقم 13- 08 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013م المتضمن قانون المالية لسنة 2014م جريدة رسمية 68 مؤرخة في 30/ 12/ 2013م من خلال المادة 69 منه والتي تنص على أنه: " تعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل أموال مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل ".

الجريمة الإلكترونية: حيث أنه في سنة 2009م تم سن قانون الجريمة الإلكترونية رقم 09-04 المؤرخ في 14 شعبان عام 1430 الموافق لـ 5 غشت 2009م، يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، جريدة رسمية عدد 47، الصادر في 25 شعبان عام 1430 الموافق لـ 16 غشت سنة 2009م.

في الجزائر أيضا نجد أنه مثلا تجرم بعض الأفعال الماسة بأمن الإدارة الإلكترونية بموجب القسم السابع مكرر من الفصل الثالث من الباب الثاني من قانون العقوبات[1] تحت عنوان المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات وذلك في المواد من 394 مكرر إلى غاية المادة 394 مكرر7 مع اعتبار هذه الجرائم جنح حدها الأدنى هو الحبس شهرين أما حدها الأقصى فهو ثلاث سنوات مع غرامة مالية تبدأ من 50.000 دج إلى 10.000.000 دج.

المتصفح لقانون العقوبات الجزائري يلاحظ أن المشرع الجزائري عدّل قانون العقوبات في عام 2006 وذلك بموجب القانون رقم 06-23[2] ويتعلق ذلك بالمواد 394 مكرر[3] و394

---

[1] قانون رقم 04-15 مؤرخ في 10 نوفمبر 2004، المعدل والمتمم للأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1366 الموافق 8 يونيو سنة 1966 المتضمن قانون العقوبات، ج.ر عدد 71، الصادر في 10 نوفمبر 2004.

[2] قانون رقم 06-23 مؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1427 الموافق 20 ديسمبر سنة 2006، يعدل ويتمم الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1366 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات، ج.ر عدد 84، الصادر في 4 ذي الحجة عام 1427 الموافق لـ 24 ديسمبر سنة 2006.

[3] تنص المادة 394 مكر على أنه: "يعاقب بالحبس من ثلاثة (3) أشهر إلى سنة (1) وبغرامة من 50.000 دج إلى 200.000 دج كل من يدخل أو يبقى عن طريق الغش في كل أو جزء من منظومة للمعالجة الآلية للمعطيات أو يحاول ذلك. تضاعف العقوبة إذا ترتب على ذلك حذف أو تغيير لمعطيات المنظومة.

وإذا ترتب على الأفعال المذكورة أعلاه تخريب نظام اشتغال المنظومة تكون العقوبة الحبس من ستة (6) أشهر إلى سنتين (2) والغرامة من 50.000 دج إلى 300.000 دج".

مكرر1[1] و394 مكرر2[2]، حيث مس التعديل الغرامات المالية المقررة في حالة المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات.

التوقيع والتصديق الإلكترونيين: أدرج التوقيع الإلكتروني للمرة الأولى من قبل المشرع الجزائري سنة 2005م في القانون رقم 05-10[3] وذلك في المادة 327 الفقرة 2 والتي تنص على أنه: "يعتد بالتوقيع الإلكتروني وفقا للشروط المذكورة في المادة 323 مكرر1[4] أعلاه". وذلك من أجل إضفاء الحجية على المحررات الإلكترونية.

كما أنه دخل القانون رقم 15-04[5] والذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين حيز الخدمة رسميا، ما يسمح باعتمادهما في سياق ما يسمى بالجزائر الإلكترونية والحكومة الإلكترونية.

إذ عرّف المشرع الجزائري التوقيع الإلكتروني من خلال نص المادة 2 فقرة 1 من القانون رقم 15-04 بأنه يقصد بالتوقيع الإلكتروني: "بيانات في شكل إلكتروني مرفقة أو مرتبطة منطقيا ببيانات إلكترونية أخرى، تستعمل كوسيلة توثيق".

---

[1] تنص المادة 394 مكرر 1 على أنه: "يعاقب بالحبس من ستة (6) أشهر إلى ثلاث (3) سنوات وبغرامة من 500.000 دج إلى 4.000.000 دج كل من أدخل بطريق الغش معطيات في نظام المعالجة الآلية أو أزال أو عدّل بطريق الغش المعطيات التي يتضمنها".

[2] تنص المادة 394 مكرر2 على أنه: "يعاقب بالحبس من شهرين (2) إلى ثلاثة (3) سنوات وبغرامة من 1.000.000 دج إلى 10.000.000 دج كل من يقوم عمدا وعن طريق الغش بما يأتي:

1- تصميم أو بحث أو تجميع أو توفير أو نشر أو الإتجار في معطيات مخزنة أو معالجة أو مرسلة عن طريق منظومة معلوماتية يمكن أو ترتكب بها الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم.

2- حيازة أو إفشاء أو نشر أو استعمال لأي غرض كان المعطيات المتحصل عليها من إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم".

[3] قانون رقم 05-10 مؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1426 الموافق لـ 20 يونيو 2005م المعدل والمتمم للأمر رقم 75-58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق لـ 26 سبتمبر سنة 1975، المتضمن القانون المدني، ج.ر عدد 44، الصادر بـ 26 يونيو 2005.

[4] تنص المادة 323 مكرر1 على أنه: "يعتبر الإثبات بالكتابة في الشكل الإلكتروني كالإثبات بالكتابة على الورق، بشرط إمكانية التأكد من هوية الشخص الذي أصدرها وأن تكون معدة ومحفوظة في ظروف تضمن سلامتها".

[5] قانون رقم 15-04 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق لأول فبراير سنة 2015م يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، ج.ر عدد 6، الصادر في 20 ربيع الثاني عام 1436 الموافق لـ 10 فبراير سنة 2015.

بينما تطرق في نفس المادة إلى شهادة التصديق الإلكتروني حيث عرفها على أنها: "وثيقة في شكل إلكتروني تثبت الصلة بين بيانات التحقق من التوقيع الإلكتروني والموقع".

التصديق الإلكتروني يكمن في مجموع الإجراءات التي تسمح بتسيير الشهادات الإلكترونية وإصدارها وإبطالها (وتستعمل هذه الشهادات للتحقق من التوقيعات الإلكترونية) وتحديد الطابع الزمني الذي يسمح بمعرفة الساعة بالضبط التي تمت فيها كل عملية (بفضل الطابع الزمني يمكننا مثلا التحقق بدقة من الساعة التي قام فيها مكتتب بإرسال عرض إلكتروني) وكذا التشفير (تشفير المعطيات) كما أن نشاط تخزين المعلومات يعزز عملية التصديق الإلكتروني[1].

إن صدور هذا القانون جاء قصد التكفل بالمتطلبات القانونية والتنظيمية والتقنيات التي ستسمح بإحداث جو من الثقة المواتية لتعميم وتطوير المبادلات الإلكترونية وترسيخ المبادئ العامة المتعلقة بنشاطي التوقيع والتصديق الإلكترونيين في الجزائر يسمح بتعميم وتطوير التبادلات الإلكترونية بين المستعملين في مجالي التجارة الإلكترونية والبنوك الإلكترونية والذي يسهم في النهاية في تحقيق التنمية الاقتصادية[2].

خلاصة الفصل الأول:

رغم تعدد وتنوع التعاريف المقدمة بشأن الإدارة الإلكترونية، إلا أن هناك اتفاق على أن تطبيق الإدارة الإلكترونية أصبح ضرورة ملحة تسعى جميع الدول على حد سواء إلى تجسيدها على أرض الواقع، وذلك بغية الاستفادة من مزايا تطبيقها على مستوى الإدارة العامة نظرا للدور الذي تلعبه في عصرنة الإدارة العامة من خلال إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتي تساهم بشكل كبير في التخلص من منطق التسيير التقليدي للإدارة العامة مما سيؤدي إلى الارتقاء بالأداء الإداري ومنه تلبية حاجيات المواطنين على أحسن وجه.

إن تبني مشروع الإدارة الإلكترونية يعود إلى مجموعة من الأسباب من بينها تسارع التقدم التكنولوجي وكذا السعي إلى تحقيق الشفافية في العمل الإداري، غير أن هذا المشروع لا يكون

---

[1] التصديق الإلكتروني: حديث السيدة زهرة دردوري لوكالة الأنباء الجزائرية، 29 نوفمبر 2014م، متاح على: www.pfln.org.dz/?p=6223 2017/10/17 9h21.

[2] ديباجة ملتقى وطني حول: الإطار القانوني للتوقيع والتصديق الإلكترونيين في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد شرف مساعدية –سوق اهراس– الجزائر، يومي 16 و17 فيفري 2016م.

قابلا للتحقق إلا إذا توافرت مجموعة من المستلزمات من بينها توفر المتطلبات الإدارية والأمنية، وكذا متطلبات البنية التحتية للاتصالات وغيرها من المتطلبات التي سبق الإشارة إليها، حيث تجدر الإشارة إلى أن التحول من الإدارة التقليدية (الإدارة الورقية) إلى الإدارة الإلكترونية (الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال) لا يكون دفعة واحدة وإنما يتم وفق مراحل محددة ومتكاملة بدءا بمرحلة الإدارة التقليدية الفاعلة ثم مرحلة الفاكس والتلفون الفاعل وصولا إلى مرحلة الإدارة الإلكترونية الفاعلة.

لقد حظي الحكم الراشد باهتمام المؤسسات الدولية على اختلافها وكذا اهتمام الباحثين والمفكرين وذلك نظرا للأهمية التي يكتسيها، والحكم الراشد يرتبط بفكرة الإصلاح الإداري ومحاربة الفساد، حيث لا يمكن تصور تحقق الحكم الراشد دون وجود إدارة حكم جيد خالية من الفساد، والفساد هو مرادف للحكم غير الصالح الذي يؤدي إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية...الخ، ومفهوم الحكم الراشد يرجع إلى مجموعة من الأسباب المختلفة من بينها الأسباب السياسية والأسباب الاقتصادية والأسباب الاجتماعية...الخ.

إن الحكم الراشد يتشكل من ثلاثة روافد والمتمثلة في كل من الدولة والقطاع الخاص وكذا المجتمع المدني إذ لا يمكن إلغاء دور أحد هذه الفواعل في المجتمع، وعلى الرغم من اختلاف التعاريف المقدمة بخصوص الحكم الراشد، إلا أنه هناك إجماع على أسسه المتمثلة خاصة في حكم القانون والمساءلة والشفافية، ومنه في حال غياب أحد معايير الحكم الراشد المختلفة فإننا لا نكون في إطار حكم راشد وإنما نكون في إطار حكم غير صالح ركيزته الفساد والبيروقراطية.

الفصل الثاني

دور الإدارة الإلكترونية في تعزيز الحكم الراشد

يقوم الحكم الراشد على أربعة دعائم أساسية هي: الشفافية والمساءلة والفاعلية والكفاءة، هذه الدعائم التي يعمل نظام الإدارة الإلكترونية بشكل أو بآخر على دعمها وتعزيزها لدرجة ظهور ترابط في المناقشات الدولية للحكم الراشد وربطه بتكنولوجيا المعلومات والاتصال والتأكيد على أن الحكم الجيد (الحكم الراشد) يساوي في الكثير من الأحيان الإدارة الإلكترونية، أو كما يطلق عليها البعض مصطلح الحكومة الإلكترونية حيث حسبهم المفهومان مترادفان ولا فرق بينهما وهما يؤديان لنفس المعنى.

تجدر الإشارة إلى أن الحكم الراشد يرتبط تحديدا بمفاهيم مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية، وفي العقد الأخير من القرن الماضي ارتبط الحكم الراشد بإصلاح القطاع العام مباشرة.

بناءا على ما سبق فإنه خلال هذا الفصل سنتطرق في المبحث الأول إلى كل من الشفافية والمساءلة باعتبارهما من ركائز الحكم الراشد التي يعمل نظام الإدارة الإلكترونية على تعزيزها وذلك من خلال الإشارة إلى تعريف كل من الشفافية والمساءلة وكذا بيان أهميتهما وكذا توضيح أهمية الإدارة الإلكترونية في تعزيز شفافية العمل الحكومي وكذا علاقة المساءلة بالرقابة الإلكترونية التي تعتبر أحد وظائف الإدارة الإلكترونية، أما في المبحث الثاني فيتمحور حول كل من الكفاءة والفاعلية باعتبارهما من أهم دعائم الحكم الراشد، من خلال التطرق إلى تعريف كل من الفاعلية والكفاءة وكذا الإشارة إلى معايير الفاعلية وعلاقة الإدارة الإلكترونية بها والتطرق كذلك إلى علاقة الكفاءة بالفاعلية.

المبحث الأول

تعزيز الإدارة الإلكترونية للشفافية والمساءلة

تعتبر الشفافية والمساءلة آليتان فاعلتان للحد من الفساد الإداري ومقوم أساسي من مقومات الحكم الراشد الذي يشكل شرطا مسبقا من شروط تحقيق التنمية، فهما مفهومان متصلان يضمن كل منهما الآخر، فلا شفافية بدون مساءلة كما لا يمكن أن تتحقق المساءلة دون توفر الشفافية، وعليه ونظرا لأهمية كل من الشفافية والمساءلة فإنه خلال هذا المبحث سنتطرق إلى أهم النقاط التي تتعلق بكل من الشفافية والمساءلة من تعريف وكذا أهمية وكذا بيان أهمية تطبيق الإدارة الإلكترونية في تعزيز شفافية العمل الحكومي مع الإشارة إلى علاقة المساءلة بالرقابة الإلكترونية.

المطلب الأول

تعزيز الإدارة الإلكترونية لمعيار الشفافية

يعد عنصر الشفافية من أهم دعائم الحكم الراشد، حيث يؤدي غياب الشفافية وتعقيد الإجراءات وعدم الالتزام بالتطبيق الصارم للقوانين إلى تعطيل الأداء الحكومي، وبالتالي تعطيل مصالح الشعب، وعليه ونظرا لأهمية الشفافية وعلاقة تطبيق الإدارة الإلكترونية بها فإنه خلال هذا المطلب سنبرز أهم النقاط التي تتعلق بالشفافية.

الفرع الأول: تعريف الشفافية

سنتناول خلال هذا الفرع المقصود بالشفافية من الناحية اللغوية والاصطلاحية:

أولا: المقصود بالشفافية من الناحية اللغوية

أشارت اللغة العربية إلى (شف) (يشف) و(شفاف) وثوب شفاف بفتح الشين وكسرها أي رقيق، ويشف بالكسر (شفيفا) أي رق حتى يرى ما تحته، وهو الذي يستشف ما وراءه أي يمكن

أن يبصر ما وراءه، وعلى ذلك فإن الشفافية تعني القدرة على إبصار الأشياء الموضوعة خلف الشيء، وبالتالي رؤية هذه الأشياء ومعرفة حقيقتها[1].

وفي اللغة الإنجليزية هي ترجمة للمصطلح (Trans) transparence بادئة معناها عبر، وراء، ما وراء وكلمة transparency تعني الشفافية أي كون الشيء شفافا، وtransparent أي شفاف، صريح ، جلي، واضح. وهو الذي يعني في قاموس ماكملان: الطريقة النزيهة في عمل الأشياء التي تمكن الناس من معرفة ما تقوم به بالضبط[2].

أي ما لا يمنع الرؤيا أو ما لا يحجب أو يستر أو ما يمكن الرؤيا من خلاله مثل الزجاج... وبذلك يشترك المعنى اللفظي العربي مع الأجنبي في أن الشفافية هي الشيء الذي يمكن النظر من خلاله بسهولة وعلى العكس منه أو ضده لفظ المعتم opaque التي تعني التعتيم والتمويه والتضليل والتستر والتغطية والإبعاد عن الفهم والرؤيا[3].

ثانيا: المقصود بالشفافية من الناحية الاصطلاحية

استحوذ مفهوم الشفافية اهتمام العديد من السياسيين والاقتصاديين والإداريين والتربويين بسبب التطورات الفكرية والإدارية والتقنية ونتيجة لذلك تعددت تعريفات الشفافية ومضامينها إلا أن جميع التعريفات تدعو إلى جوهر واحد يرتبط بعمليات أربعة هي: المصداقية، الإفصاح، الوضوح، المشاركة[4].

---

[1] فارس بن علوش بن بادي السبيعي، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية، أطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية، قسم العلوم الإدارية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربي للعلوم الأمنية، الرياض، 2010م، ص 13.

[2] المرجع نفسه، ص 13.

[3] المرجع نفسه، ص 13.

[4] فاطمة ساجي، الشفافية كأداة لتسيير المالية العامة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، تخصص: تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010م- 2011م، ص 29.

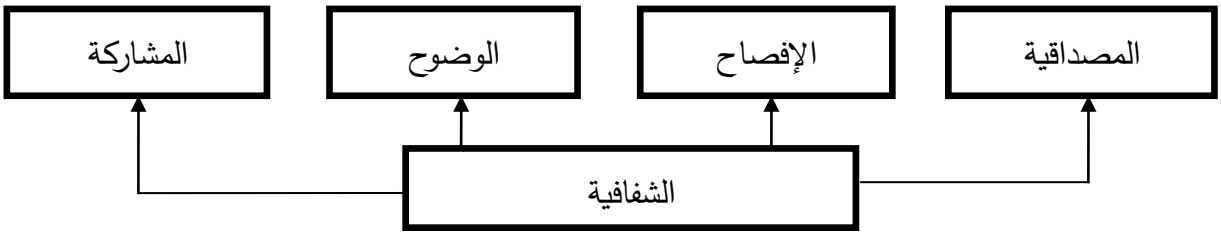

الشكل (1): جوهر الشفافية

المصدر: أحمد فتحي أبو كريم، " الشفافية والقيادة في الإدارة "، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009م، ص 65.

يقصد بالشفافية حرية تدفق المعلومات معرفة بأوسع مفاهيمها، أي توفير المعلومات والعمل بطريقة منفتحة تسمح لأصحاب الشأن بالحصول على المعلومات الضرورية للحفاظ على مصالحهم، واتخاذ القرارات المناسبة واكتشاف الأخطاء، والهيئات الشفافة لها إجراءات واضحة لصناعة القرار وقنوات مفتوحة للاتصال بين المسؤولين وأصحاب الشأن توفر قدرا واسعا من المعلومات[1].

هناك من يرى أن الشفافية تتصل بجانبين: الأول يتعلق بوضوح العمل داخل المؤسسة ووضوح العلاقة مع المواطنين المنتفعين من خدماتها، ويتعلق الجانب الثاني بالإجراءات والغايات والأهداف التي يجب أن تكون علنية غير سرية لأي سبب من الأسباب[2].

يمثل عنصر الشفافية الركن الأساسي في بناء الثقة داخل الإدارة العامة، بتوسيع دائرة احترام القوانين، فالشفافية تضفي مزيدا من الوضوح في أداء المهام وتتشكل الشفافية نتيجة

---

[1] بوزيد سايح، سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، عدد 10، 2012م، ص 58.

[2] حاتم ظافر الكردي، خطة رسالة ماجستير بعنوان: دور تطبيق الحكم الرشيد في السلطة القضائية لتحقيق التنمية المستدامة، قدمت هذه الخطة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص: إدارة الدولة والحكم الرشيد، برنامج إدارة الدولة والحكم الرشيد، برنامج الدراسات العليا المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى، 2016م.

لعقلنة الذهنيات، وصحة المعاملات الإدارية، ووضوح القرارات، وفحص الأعمال، وقابلية الإطلاع على ما تم إنجازه من أدوار[1].

يقصد بالشفافية حق كل مواطن في الوصول إلى المعلومات ومعرفة آلية اتخاذ القرار المؤسسي، وتغطي الشفافية جوانب متعددة، مثل الأداء المؤسسي بأكمله، كما تغطي تكلفة تقديم الخدمة المؤسسية، ومستوى جودة تلك الخدمة، ولا شك أن تغطية هذه الجوانب يساعد على مقاومة الفساد الإداري في الجهاز الحكومي وفي المؤسسات الحكومية المختلفة[2].

الشفافية تعني الحد من السياسات والإجراءات غير المعلنة أو السرية أو التي تتسم بالغموض في إدارة شؤون الدولة، فالشفافية عكس السرية التي تعني إخفاء الأعمال عمدا، بينما تعني الشفافية الإفصاح عن هذه الأفعال، حيث ينطبق ذلك على جميع أعمال المؤسسات العامة[3].

يمكن تعريف الشفافية بأن تعمل الإدارة في بيت من زجاج، كل من به مكشوف للعاملين والجمهور، فهي التزام منظمات الإدارة العامة والمنظمات الخاصة بالإفصاح والعلانية والوضوح في ممارسة أعمالها مع خضوعها للمساءلة والمحاسبة[4].

من أجل نجاح إستراتيجية الإدارة الإلكترونية ينبغي وجود ضمن الهيئات الحكومية الوضوح والدقة في التعامل مع كل مواطن والتصريح بالقرارات المتخذة والوضوح والشفافية في

---

[1] عبد الكريم عاشور، المرجع السابق، ص 58.

[2] محمد بن إبراهيم التويجري (مدير عام المنظمة العربية للتنمية الإدارية)، معايير الكفاءة وتحسين الأداء في القطاع العام، متاح على: unpan 1. Un. Org/ intra doc/ groups/ public/ documents/ arab/ unpan 000 943. Pdf. 05/06/2017, 10h00.

[3] أحمد مصطفى صبيح، الرقابة المالية والإدارية ودورها في الحد من الفساد الإداري، ط1، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، 2016م، ص 280.

[4] نعيمة محمد حرب، واقع الشفافية الإدارية ومتطلبات تطبيقها في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، قدم هذا لمقترح استكمالا لمتطلبات الإعداد لرسالة الماجستير في إدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2011م، ص 10.

مختلف الإجراءات الإدارية، ولتحقيق ذلك ينبغي توفر معلومات واضحة ومتاحة للجميع، وتوفير الخدمات للمواطن بطريقة بسيطة وصالحة للاستخدام[1].

ترى الباحثة أن للإدارة الإلكترونية دور كبير في تحقيق الشفافية وذلك من خلال توافر المعلومات ونشرها على المواقع الإلكترونية، فالإدارة الإلكترونية تساعد على الحفاظ على هذا المبدأ وتساهم في تسليط الضوء والكشف عن أي تلاعب يكون، فالشفافية والوضوح بما تعنيه من نشر المعلومات والبيانات الحكومية والحرص على تدفقها وعلانية تداولها عبر المواقع الإلكترونية الخاصة بالحكومة يعتبر عنصرا رئيسيا في مكافحة مختلف أشكال الفساد وإقتلاعه من جذوره.

إن دعم الشفافية بداخل الإدارة يعمل على بث الطمأنينة والأمان والثقة في نفوس المواطنين، مما يؤدي بالإدارة العامة أن تعمل بوضوح تام بعيدا عن الشكوك، فالإدارة الإلكترونية تدعم الشفافية وتقلل من الرشاوي[2].

تعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه: " استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة"، أما البنك الدولي فيعرفه بأنه: "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص"[3]. إذ تعتبر ظاهرة الفساد والفساد الإداري والمالي بصورة خاصة ظاهرة عالمية شديدة الانتشار ذات جذور عميقة تأخذ أبعادا واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع إلى آخر هذا الشيء الذي يؤثر على عدم إرساء وتمكين دعائم الحكم الراشد.

في هذا الصدد أكدت دراسة متخصصة أن التحول إلى الإدارة الإلكترونية يسهم بفعالية في مكافحة الفساد الإداري وتقليل آثاره السلبية على المجتمع، وأن انتشار تكنولوجيا المعلومات يمكن أن يحسم الكثير من مشكلات الحكومات العربية وبينت الدراسة أنه من بين مزايا تطبيق

---

[1] مريزق عدمان، وحسينة لونيس، الحكومة الإلكترونية مدخل لتنمية الإدارة العمومية في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، عدد 2014م، ص 140.

[2] غنية نزلي، المرجع السابق، ص 180.

[3] عز الدين بن تركي ومنصف شرفي، الفساد الإداري: أسبابه، آثاره وطرق مكافحته، إشارة لتجارب بعض الدول، الملتقى الوطني حول: حكومة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، مخبر مالية بنوك وإدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 06/ 07 ماي، 2012م، ص 03.

الحكومة الإلكترونية الشفافية في المعاملات دون التحيز بين المنتفعين بالخدمات العامة عن طريق إتباع إجراءات محددة منصوص عليها في نظام الإدارة الإلكترونية[1].

الفرع الثاني: أهمية الشفافية

بما أن الشفافية تكمن في أنها قناة مفتوحة للاتصال بين أصحاب المصلحة والمسؤولين فإنها تمكن من[2]:

- تحقيق المصلحة العامة.
- المساعدة في اتخاذ القرارات الصحيحة.
- توفير النجاح والاستمرارية لأي منظمة تريد مكافحة الفساد بكل أشكاله.
- إزالة العوائق البيروقراطية والروتينية وذلك بتحقيق الديمقراطية والمساءلة وضمان نجاحها والوصول إلى ما يعرف بالنظام المفتوح.
- أداة هامة لمحاربة الفساد وتقليل الغموض.
- عامل استقرار سياسي قوي.
- تسهيل عمليات تقييم الأداء وهي مسألة محورية في عملية التنمية.
- تمكين المعنيين التأثير على القرارات المتعلقة بهم ولها أثر على حياتهم.

في مقولة شهيرة للرئيس الرابع للولايات المتحدة الأمريكية أكد أن الحكومة التي لا تتيح المعلومات أو وسائل للحصول عليها للجميع، ليست حكومة ديمقراطية وإنما هي ملهاة أو مأساة أو كلاهما معا[3].

يرى المستشار الدكتور عصام أحمد البهجي أن أهمية الشفافية تكمن في مجال مكافحة الفساد الإداري نظرا لما تقدمه من مزايا للحد من الفساد الإداري، حيث تؤدي إلى الحد من

---

[1] حسين بن سعد الغافري، عضو مجلس إدارة الاتحاد العربي للتحكيم الإلكتروني، عضو الجمعية المصرية لمكافحة جرائم المعلوماتية والانترنت، استشاري قانوني بهيئة تقنية المعلومات، الحكومة الإلكترونية ودورها في الحد من الفساد الإداري، متاح على:..10/10/2016, 11h00 www.Oman lega.net/ ub/ show thread. Php. T 156

[2] فاطمة ساجي، المرجع السابق، ص ص 34- 35.

[3] نور الدين شنوفي، محاضرات في المناجمنت العمومي، الجمهور المستهدف: الموظفون المرشحون لرتبة المتصرف، الجزائر، 2016، ص 66،

المعوقات الإدارية للمساعدة في اتخاذ القرار السليم، كما يرى أنه بدون الشفافية فإن الشعب لا يصدق الحكومات والقيادات لاقتناع العديد من أفراد الشعب والمواطنين بأن الحكومات دائما ما تخفي أشياء ولا تظهرها[1].

تظهر أهمية الشفافية كذلك من خلال تعزيزها للديمقراطية الإلكترونية من خلال عملية المحاسبة والمساءلة، ويتحقق هذا بتوفير المعلومات الكافية عن أداء الإدارة العامة ككل عبر الانترنت والوسائل التكنولوجية المختلفة ويظهر هذا بنشر منتديات النقاش الإلكتروني الهادفة إلى توسيع دائرة المواطنين في إبداء رأيهم حول السياسات وتحقيق الرقابة التبعية على الممارسات التي تمس الصالح العام، إلى جانب نشر وتوثيق محاضر الجلسات عبر الانترنت، فموضوع الديمقراطية والمشاركة الإلكترونية من المواضيع الشائعة لمعالجة قضايا الإدارة الإلكترونية، فإن أي تطبيق خاطئ أو ناقص قد يعرض ثقة المواطنين إلى الخطر[2].

ترى الباحثة أن الشفافية تعتبر أداة من أدوات قياس معدلات الفساد، فهي تعتبر أحد الأدوات التي يقاس بها مستويات الفساد في بلد ما أو نظام ما، فكلما زادت الشفافية قل الفساد وكلما قلت الشفافية زاد الفساد، حيث أنه كلما كانت الأمور واضحة وهناك شفافية قلت فرص حدوث الفساد، ولكن كلما كان هناك غموض وتكتم وانعدام في الرؤية زادت فرص حدوث الفساد.

نخلص إلى أن الشفافية تحظى اليوم بأهمية عالمية ووطنية تعنى بها المنظمات العالمية والمنظمات الوطنية وذلك نظرا لعملها على تقليل الغموض والضبابية وكذا مساهمتها في القضاء على الفساد واعتبارها مقوم أساسي من مقومات الحكم الراشد.

---

[1] عصام أحمد البهجي، الشفافية وأثرها في مكافحة الفساد الإداري، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2014م، ص ص 108- 110.

[2] مريزق عدمان، وحسينة لونيس، المرجع السابق، ص 145.

الفرع الثالث: مظاهر تكريس الإدارة الإلكترونية للشفافية

يظهر تعزيز أو بمعنى آخر تكريس الإدارة الإلكترونية للشفافية من خلال تطبيق هذه الدعامة على كل المستويات في العملية القضائية وفي عملية اتخاذ القرارات الإدارية وخاصة في السياسات والبرامج والعمليات المالية للدولة.

أولا: الشفافية في العملية القضائية

إن للقضاء علاقات متعددة بموضوع الإدارة الإلكترونية، فإذا نظرنا له باعتباره مرفق من المرافق العامة، فإنه مخاطب بموضوع الإدارة الإلكترونية، وبالتأكيد فإن استخدام مرفق القضاء لتكنولوجيا المعلومات والاتصال يقدم خدمة كبيرة للمتقاضين والمتعاملين مع مرفق القضاء[1].

إذ لم يعد في وسع أحد أن ينكر أن ثمة أنماط سلوكية مشينة، وتجليات أفعال منحرفة في عدد من المرافق القضائية التي تسيء إلى سمعة الجهاز القضائي برمته وتتطلب ضرورة المعالجة الفورية بل والتصدي الصارم ويمكن تصنيفها إلى 03 مستويات من الاختلالات:[2]

1- اختلالات على مستوى المهام؛ حيث تطفو سلوكيات التماطل والتقاعس واللامبالاة والتوظيف السلبي للسلطة التقديرية وافتعال أسباب غير معقولة للتغيب وغيرها.

2- اختلالات على مستوى التدبير الإداري؛ حيث تنتشر سلوكيات الاختلاس واستغلال النفوذ وتحصيل المنافع غير المشروعة والتبذير في الممتلكات العامة وغيرها.

3- اختلالات اتجاه الوافدين على مرافق العدالة؛ سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين، حيث تبرز سلوكيات الارتشاء والمحسوبية والتعسف في استعمال السلطة والنصب والاحتيال والمعاملة التفضيلية.

ترى الباحثة في هذا الصدد أن تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى مرفق القضاء، سيساهم بشكل كبير في القضاء على الفساد وإحلال الحكم الراشد محل الحكم غير الصالح نظرا لتكريس الإدارة الإلكترونية للشفافية في العملية القضائية.

---

[1] محمد حسين الفيلي، القانون واستخدام تكنولوجيا الاتصالات في أعمال الإدارة الحكومية والتعاملات الإلكترونية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الوطني للتشريعات الإلكترونية، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الكويت، 9- 10/ يونيو/ 2013م.

[2] محمد إكيج، التخليق في الإدارة القضائية: المسار والآفاق، القانونية (جريدة قانونية إلكترونية)، عدد 388، المغرب، 15-06- 2016م، متاح على. www. Alkanounia. Com 15h30 , 20/08/2017

إن التحول إلى التقاضي الإلكتروني يستلزم التحول بالنظام المتبع في التقاضي من النظام التقليدي المتعارف عليه منذ الأزل إلى استخدام التكنولوجيا المتطورة وأدوات الحاسب الآلي وشبكات المعلومات وقواعد البيانات في إجراءات التقاضي المختلفة، وتطبيق التقاضي الإلكتروني يلعب دورا حيويا ومهما في تعزيز الكفاءة والحد من الفساد أي تعزيز الشفافية وتحسين جودة العملية القضائية، كما أنه يقدم للجمهور المتعامل مع النظام القضائي آلية أفضل للولوج لنظام المعلومات القضائية، وعلى ذلك فإن مصطلح التقاضي الإلكتروني في إطار تحديث وتطوير النظام القضائي أصبح ذا أولوية بشكل عام من أجل الحفاظ على الاستقلالية والشفافية والكفاءة والمسؤولية والقدرة على التطوير في النظام القضائي وهو ما يساعد على التعامل مع التعقيدات المتنامية للدعاوى القضائية[1].

كما أن تطبيق التقاضي الإلكتروني يساعد على تطوير تطبيقات العمل ودعم ومشاركة البيانات والمعلومات وتبسيط وتعجيل الإجراءات، وفي ذات الوقت تعزيز الشفافية مع تقليل التكلفة وتعزيز الحريات والعدالة لكل المواطنين[2].

هناك بعض المشكلات التي يمكن أن تثور عند تطبيق التقاضي الإلكتروني مثل تنازع القوانين وكفاءة القضاء، والمسائل المرتبطة بالجرائم المعلوماتية وحماية البيانات[3].

يرى الكاتب (حسام نبيل) أنه يجب تحقيق التناغم بين القوانين والتكنولوجيا المستخدمة مثل تعديلات في قوانين الإجراءات والمرافعات القضائية وغيرها لكي تعد الإجراءات المتبعة في الإعلانات بالدعاوى والتنفيذ ودفع الرسوم وغيرها عبر الانترنت معتبرة قانونا.

تجدر الإشارة إلى أن التقاضي الإلكتروني نظام تقني من خلاله يمكن للمدعي أن يرفع دعواه، يسجلها ويقدم المستندات، يحضر الجلسات ويصدر الحكم في النزاع دون أن ينتقل إلى مبنى المحكمة، وذلك باستعمال وسائل الاتصال الإلكتروني[1].

---

[1] حسام نبيل، متطلبات التحول للتقاضي الإلكتروني، جريدة عالم رقمي، الأحد 27 يوليو 2016 م، متاح على: 20/08/2017 ; 15h30 alamrakamy. Com.

[2] المرجع نفسه

[3] المرجع نفسه.

بهذا فإن المحامي أو المتقاضي في إطار المحكمة الإلكترونية يقوم بتسجيل دعواه إلكترونيا، فيبعث بالعريضة الافتتاحية عبر البريد الإلكتروني إلى العنوان الإلكتروني المخصص لاستقبال الدعاوى، وهذا الموقع يكون متاحا أربعة وعشرين ساعة يوميا لمدة سبعة أيام في الأسبوع[2].

من الناحية التقنية تستلم العريضة الافتتاحية ومستندات الدعوى الإلكترونية الشركة القائمة على إدارة هذا الموقع ثم تقوم بإرسالها إلى المحكمة المختصة أين يتسلمها كاتب الضبط المختص بالمحكمة، يفحص الوثائق ويسجل القضية ثم يرسل للمتقاضي برسالة إلكترونية يعلمه فيها باستلام المستندات والإجراء المتخذ بشأنها كتسجيل الدعوى، تاريخ أول جلسة[3].

أما الجزائر فنجد أن على مستوى القضاء يتجسد نظام الإدارة الإلكترونية في برنامج "إصلاح العدالة" حيث يظهر أن الجزائر ومن خلال الإصلاحات تبنت مشروع المحاكم الإلكترونية وهو ما أكده تصريح رئيس الجمهورية لدى إشرافه على افتتاح السنة القضائية 2007م/2008م بتاريخ 2007/10/29م الذي جاء فيه ما يلي: "أن إصلاح العدالة ليس هدفا في حد ذاته وإنما هو وسيلة مرحلية للارتقاء بالقضاء إلى مستوى التحديات التي تفرضها عملية التحولات الداخلية والخارجية، ودعا السيد الرئيس إلى التفكير في السبل والوسائل التي تمكن العدالة من مواكبة التطورات ذات الصلة بالمجالات القانونية والقضائية على المستويين الوطني والدولي، كما أكد وزير العدل السابق الطيب بلعيز أن إصلاح العدالة يتطور بتطور العلم والمعرفة وبما يحصل من تقدم في المجالات التكنولوجية[4].

ثانيا: الشفافية في عملية اتخاذ القرارات الإدارية

المعلومات، هي المادة الضرورية لاتخاذ القرارات وتوجيه الإدارة بصورة سليمة من هنا نشأت الحاجة إلى تطوير أنظمة معلوماتية متكاملة لتوفير المعلومات اللازمة لتسهيل اتخاذ

---

[1] ليلى عصماني، نظام التقاضي الإلكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 13، ص 217.

[2] حسام نبيل، المرجع السابق، ص217.

[3] المرجع نفسه، ص 217.

[4] ليلى عصماني، المرجع السابق، ص 222.

القرارات الحكيمة والرشيدة، طبقا لإحداث المعلومات المتوفرة ونظرا للكم الهائل من المعلومات في شتى المجالات كان لابد من استخدام الحاسوب لضبط وتنظيم عملية توفير المعلومات الدقيقة وبأسرع ما يمكن[1].

يعتمد نظام الإدارة الإلكترونية على معلومات مرنة تسهم إلى درجة كبيرة في تسهيل عملية اتخاذ القرارات بسرعة كبيرة وبدقة عالية، فعملية اتخاذ القرارات تمثل جانبا حيويا في تكوين المنظمة لأهميته في تطويرها واستمرار نجاحها وتطوير دافعية الأفراد لممارسة السلوك الإبداعي وتواصل المنظمة مع التطورات المستجدة، علما أن عملية اتخاذ القرار في ظل الإدارة الإلكترونية يقوم على أساس المشاركة بين المنضوين تحت لواء المنظمة بعيدا عن نمط اتخاذ القرار التسلطي أو المركزي السائد في الإدارة التقليدية ما يسهم في خلق العديد من البدائل المتاحة وحساب كلفة كل منها وعائدها واختيار المناسب منها في الوقت المناسب وبسرعة ما يسهم في وضع الحلول الناجعة للمشكلات التي تواجه المنظمة[2].

القرار الإداري حسب فؤاد مهنا هو: "عمل قانوني من جانب واحد، يصدر بإرادة إحدى السلطات في الدولة ويحدث آثار قانونية بإنشاء وضع قانوني جديد أو تعديل أو إلغاء وضع قانوني قائم "[3].

كما يعرفه الأستاذ محمد الصغير بعلي بأنه: " العمل القانوني الإنفرادي الصادر عن مرفق عام والذي من شأنه إحداث أثر قانوني لتحقيق المصلحة العامة "[4].

تجدر الإشارة إلى أن هناك عناصر في القرار الإداري من غير المتصور تأثرها باستخدام وسائل الاتصال الحديثة، وهي المحل والسبب والغاية، ولكن التأثير من المتصور أن يصيب عناصر أخرى وهي الشكل والاختصاص[1].

---

(1) فيصل زوهار، الإدارة الإلكترونية، الحوار المتمدن، عدد 2218، 12/ 03/ 2008م، متاح على: www. Ahe war. Org/ debat/ show. Art. Asp! Aid= 127255. 10/06/2017 ; 9h00.

(2) أحلام محمد شواي، الإدارة الإلكترونية وتأثيرها في تطوير الأداء الوظيفي وتحسينه، مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، كلية الآداب، جامعة بابل، المجلد 24، العدد 04، 2016م، ص ص 02- 34.

(3) محمد فؤاد مهنا، مبادئ وأحكام القانون الإداري، دون طبعة، منشورات شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1973، ص 670.

(4) محمد الصغير بعلي، القرارات الإدارية، دون طبعة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005م، ص 08.

1- الشكل: لم يحدد القانون شكلا معينا للقرار الإداري أو إجراءات معينة تسبق صدوره، فالأصل فيه عدم تحديد الشكل الذي يظهر فيه فقد يكون شفهيا وقد يكون مكتوبا، ومع ذلك فإن الغالب في القرارات الإدارية أن تصدر مكتوبة ذلك أن هذا الشكل يضمن وضوح القرار الإداري، ذلك أن الكتابة تسمح بتحديد المختص عن صدور القرار من خلال توقيعه عليه كما تسمح بتحديد تاريخ نفاذ القرار، والكتابة عندما نحللها نجد أنها رموز مادية تعارف الناس على تحديد معنى لها متفق عليها بينهم، وهذه الرموز تثبت على حامل، قد يكون هذا الحامل هو الورق كما من الممكن أن يكون غير ذلك، إذ أن مصطلح الكتابة لا يرتبط بالأداة التي تحدث الكتابة، ولذلك فإن الكتابة قد تكون بخط اليد وقد تكون نتاج آلات كما هي المطبعة، ومع ذلك فإن الكتابة يجب أن تكون مثبتة على حامل يمكن الإطلاع عليها أكثر من مرة، وهو ما يسمح بقراءة الكتابة مرات ومرات، وإذا ما نظرنا في التحليل السابق فإننا نجد العناصر المقررة لوجود الكتابة متوافرة في فرضية استخدام وسائل الاتصال الحديثة فهي تنتج الأشكال المتعارف عليها، وهي تشكل حاملا يمكن استخدامه للإطلاع على تلك الأشكال لمرات متعددة، إذا في ظل عدم وجود تحديد تشريعي لوسيلة إحداث الكتابة أو تحديد لنوع الحامل فلا حرج من استخدام وسائل الاتصال الحديثة[2].

2- الاختصاص: من أركان القرار الإداري، أن يصدر عن جهة الإدارة المختصة وعن الموظف المختص ومخالفة هذا الركن قد ينتج عنه بطلان القرار أو حتى انعدامه واستخدام وسائل الاتصال الحديثة من المتصور أن يثير مشكلة الاختصاص فمثلا نظام البوابة الإلكترونية للدولة إذا ما استخدم للتعامل مع الطلبات الفردية المقدمة من المتعاملين مع الإدارة لغرض يتجاوز مجرد تقديم المعلومات والتوجيهات فإننا سنكون أمام قرارات إدارية فردية، فهل يمكن نقل اختصاصات إدارات متعددة لجهة واحدة؟ وكذلك بالنسبة لمن يعبر عن إرادة الإدارة بالنسبة للطلبات المقدمة عبر وسائل الاتصال الحديثة، هل يحال كل طلب إلى الموظف المختص مكانيا أم يتعامل موظف واحد مع هذه الطلبات؟ نحن نعتقد أن طبيعة وسائل الاتصال الحديثة وفكرة تحسين علاقة الإدارة بالجمهور وفكرة تبسيط الإجراءات الإدارية تقتضي إعادة النظر في قواعد الاختصاص، وهنا يجب أن ننتبه إلى أن بعض قواعد توزيع الاختصاص

---

(1) محمد حسين الفيلي، المرجع السابق.

(2) المرجع نفسه.

مقررة في القانون كما هو الحال بالنسبة لاختصاصات المؤسسات العامة المنشأة بقانون، وهناك قواعد اختصاص مقررة بمرسوم كما هو الحال بالنسبة لاختصاص الوزارات كوحدات إدارية تتعامل مع مرافق معينة، وهناك قواعد اختصاص مقررة بقرارات وزارية أو بقرارات أدنى من ذلك كما هو الحال في قواعد الاختصاص في وزارة محددة أو إدارة محددة، إذ عند التعامل مع موضوع الاختصاص يجب استخدام أداة موازية للقاعدة التي قررت الاختصاص[1].

ترى الباحثة أن في مجال اتخاذ القرارات الإدارية تؤثر تطبيقات الإدارة الإلكترونية في هذا النشاط بشكل إيجابي بما يزيد من عملية ترشيد اتخاذ القرارات نتيجة القدرة على الحصول على المعلومات وتحليلها وتشخيص المشاكل العملية وإيجاد الحلول والبدائل خلال وقت قصير جدا.

ثالثا: الشفافية في العمليات المالية

إن شفافية الميزانية يمكن أن تعزز الاحتواء وكفاءة البرامج الحكومية على حد سواء وعلاوة على ذلك فإنها يمكن أن تساعد أيضا الحكومات على تحقيق الاستفادة المثلى من الموارد المحدودة والعامة من أجل تحقيق أقصى قدر من نتائج التنمية وتحقيق فوائد ملموسة لمواطنيها، تعتبر إدارة الميزانية أمر حيوي، ومع ذلك وعلى نفس القدر من الأهمية تأتي الحاجة إلى الكشف العلني عن البيانات المالية الحكومية والتي غالبا ما يتم نشرها من خلال بوابات الحكومة الإلكترونية[2].

الخطوة الأولى في بناء مزيد من الشفافية والمساءلة هي مساعدة الحكومات على نشر ميزانيات مبسطة وسهلة القراءة للشخص العادي لإطلاع الجمهور على مخصصات الميزانية، وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لفت المغرب الانتباه بسبب الجهود التي قام بها لإعطاء المواطنين فرصة للوصول إلى الإطلاع على البيانات المتعلقة بالميزانية[3].

---

[1] محمد حسين الفيلي، المرجع السابق.

[2] www. Albank aldawli. Org/ news/ feature/ 2013/09/07* public finance- in- the- arab- world- accountability. 10/08/2017, 14h00.

[3] idem.

تجدر الإشارة إلى أن الموازنة العامة للدولة تعد من أهم أدوات التخطيط المالي، كونها الأداة الأساسية التي تحدد أهداف الحكومة وسياستها وبرامجها في كيفية استغلال الموارد وعملية توزيعها[1].

فالشفافية في العمليات المالية تظهر من خلال إتاحة معلومات الميزانية والتقارير المالية على شبكة الانترنت، فعلى الرغم من أن الوصول إلى الانترنت لا يزال محدود في المناطق النائية في العديد من البلديات في الجزائر، وحتى وإن توفر فهو يتميز بتعطل الخوادم (les serveurs) بين الحين والآخر، وقد تكون سرعة الانترنت بطيئة وقد يكون التصفح مرهقا، لكن المهم هو أن هذه المواقع تعمل لأن نشر وثيقة الميزانية والحساب الإداري ومختلف التقارير المالية على الانترنت هو إلى حد بعيد الطريقة الأسهل والأكثر فعالية من حيث التكلفة لبدء توفيرها للمواطنين، وتستخدم المواقع الإلكترونية بالفعل لنشر معلومات الميزانية للمواطنين في العديد من البلديات في العالم[2].

كما يجب التنويه إلى أنه للمواطنين حق الإطلاع ومعرفة المعلومات كاملة على النشاط الحالي والماضي والمشاريع المستقبلية للحكومة، حيث يجب أن تتاح للجمهور معلومات كاملة وشافية عن أنشطة الحكومة في مجال المالية العامة، كذلك على الحكومة أن تنشر معلومات كاملة فيما يتعلق بديونها أوصولها المالية[3].

ترى الباحثة أن إتاحة المعلومات المتعلقة بالعمليات المالية الحكومية على المواقع الإلكترونية الحكومية فإننا سنكون في إطار الشفافية التي تساهم إلى حد كبير في مكافحة الفساد المالي الذي يمس المال العام من خلال بعض السلوكيات غير الأخلاقية كالاختلاس والنهب وسرقة وغيرها من الجرائم التي تطال المال العام خاصة في مجال الصفقات العمومية التي تتحمل أعبائها الخزينة العمومية للدولة.

---

[1] محمد خالد المهايني، محاضرات في المالية العامة، المعهد الوطني للإدارة العامة، الدورة التحضيرية، 2013م، ص 63.

[2] عبد القادر موفق، البلدية الإلكترونية كآلية لتعزيز الشفافية الإدارية والمالية في البلديات الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 40، جوان 2015م، ص 182.

[3] فاطمة ساجي، المرجع السابق، ص 53.

المطلب الثاني
تعزيز الإدارة الإلكترونية لمعيار المساءلة

تعتبر المساءلة حجر الأساس بالنسبة للإدارة العامة، حيث تشكل المبدأ المتضمن طريقة إخضاع الممارسين للسلطة العامة للمحاسبة، إذ لا يمكن أن تكون هناك مساءلة ما لم يسبقها شفافية في المنظمة العامة.

الفرع الأول: تعريف المساءلة

سنتطرق خلال هذا الفرع إلى المقصود بالمساءلة من الناحية اللغوية والناحية الاصطلاحية:

أولا: المقصود بالمساءلة من الناحية اللغوية

عند البحث عن كلمة مساءلة من الناحية اللغوية سنجد أن هذه الكلمة هي مصدر الفعل الرباعي "ساءل"، ومعظم معاجم اللغة لا تتناول هذه الكلمة بل تتناول كلمة مسؤولية وهي تختلف في المعنى عن كلمة مساءلة، إذ تطلق كلمة المسؤولية أخلاقيا على التزام الشخص بما يصدر عنه من القول أو العمل والمسؤول هو المناط به عملية المتابعة[1].

ثانيا: المقصود بالمساءلة من الناحية الاصطلاحية

تعني المساءلة حق المواطنين بالحصول على المعلومات اللازمة والتقارير عن أعمال الإدارات العامة (النواب، الوزراء، وأصحاب المناصب الرسمية والموظفين)، لكي يتأكدوا من أن عمل هؤلاء يتفق مع القيم الديمقراطية ومع تعريف وظائفهم ومهامهم بموجب القانون، وذلك للاستمرار في اكتساب الشرعية من خلال استمرار رضا المواطنين وقبولهم بطريقة أدائهم[2].

---

[1] حنين نعمان على الشريف، أثر المساءلة الإدارية على الأداء الوظيفي للعاملين الإداريين في وزارة التربية والتعليم العالي بقطاع غزة، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين، 2013م، ص 9.

[2] المرجع نفسه، ص 10.

ترى الباحثة أن الإدارة الإلكترونية تدعم المساءلة وذلك من خلال أن نشر المعلومات على المواقع الإلكترونية فيما يتعلق بنشاط وأعمال المنظمة وإتاحتها للمواطنين يمكن من بناء نظام المساءلة يتسم بنتائج إيجابية.

كما ترى الباحثة أن بتطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى القطاعات الحكومية وما تضمنه من تحقيق الشفافية من خلال حرية تدفق المعلومات وإتاحتها للمواطنين سيسهم في خضوع المسؤولين عن اتخاذ القرار وكذا الموظفين العموميين إلى نظام المساءلة من قبل المواطنين والمؤسسات المعنية وذلك بالتحقق من درجة ما إذا كان الأداء يتم ضمن الأطر التي حددتها الأهداف ومنه تحميل المسؤولين والموظفين العموميين المسؤولية في حالة عدم الكفاءة في الأداء أو إساءة استعمال الموارد، وإهدار المال العام، وكذا في حالة إساءة استعمال السلطة ومنه مساهمة المساءلة في الحد من الفساد الإداري والمالي.

يرى الأستاذ عاشور عبد الكريم أن الكشف عن ما تقوم به المنظمة الخدمية على شبكة الإنترنت كمحصلة للتحول نحو الإدارة الإلكترونية يضعها أمام حتمية إصلاح خططها وبرامجها وكل مخرجاتها، ويمنع أمامها أي شكل من أشكال السرية والتعتيم على ما تقوم به من مهام، مما يجسد الرقابة والمساءلة والمحاسبة الدورية على كل نشاط، والتي تمثل في مجملها عناصر تمنع تغلغل آفة الفساد داخل محيط الإدارة العامة[1].

كما أنه يقصد بالمساءلة: تمكين المواطنين وذوي العلاقة من الأفراد والمنظمات غير الحكومية من مراقبة ومساءلة الموظفين العموميين والمسؤولين عموما من خلال القنوات والأدوات الملائمة، دون أن يؤدي ذلك إلى تعطيل العمل أو الإساءة إليه بغير سند[2].

كما يمكن تعريف المساءلة على أنها: تحميل الأفراد مسؤولية أدائهم مع قياس هذا الأداء بأكثر الطرق موضوعية[1].

---

[1] عاشور عبد الكريم، دور الحكم الإلكتروني في مكافحة الفساد الإداري "الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا"، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر –بسكرة– العدد 11، سبتمبر 2014، ص471.

[2] نور الدين شنوفي، المرجع السابق، ص 68.

تعني المساءلة كذلك التزام منظمات الإدارة العامة بتقديم حساب عن طبيعة ممارستها للواجبات المنوطة بها بهدف رفع الكفاءة والفاعلية لهذه المنظمات وهي منظومة تضم آليات وعناصر لضمان النزاهة والشفافية والقضاء على الفساد الإداري وتحقيق الصالح العام[2].

نخلص إلى أن هناك علاقة عضوية بين المحاسبة والشفافية، فالشفافية لا يمكن أن تكون هدفا بحد ذاته وإنما هي وسيلة من الوسائل التي تساعد في عملية المساءلة والمحاسبة، فالمساءلة والمحاسبة لا يمكن أن تتم بصورة مناسبة وفاعلة دون ممارسة الشفافية.

مما لاشك فيه أن توافر المعلومات يؤدي إلى تحقيق الشفافية، وعندما تتحقق الشفافية يمكن تطبيق وتعزيز القدرة على المحاسبة، وبالتالي تزيد ثقة المواطن في السياسات العامة، إذن يمكن القول بأن العلاقة بين الشفافية والمساءلة علاقة طردية، بمعنى كلما زاد معدل الشفافية زاد مستوى المساءلة والعكس صحيح.

يدعم تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية تفعيل المساءلة الاجتماعية والتي تعتبر شكل من أشكال المساءلة ينبثق عن أفعال المواطنين ومنظمات المجتمع المدني الرامية إلى مساءلة الدولة، وكذلك الجهود المبذولة من الحكومة والأطراف الفاعلة الأخرى[3].

الفرع الثاني: أهمية تفعيل المساءلة

تتمثل أهمية المساءلة فيما يلي[4]:

– تحقيق أهداف المجتمع، حيث أن رسوخ المساءلة يعني أن الإدارة في الدولة تعمل من أجل تحقيق أهداف المجتمع، وأن الدولة وأجهزتها تشعر بالمسؤولية تجاه المواطنين، وأن المواطنين

---

(1) آسيا بلخير، إدارة الحكمانية دورها في تحسين الأداء التنموي – بين النظري والتطبيق– (الجزائر نموذجا: 2000م/ 2007م)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع رسم السياسات العامة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009م، ص 13.

(2) حنين نعمان علي الشريف، المرجع السابق، ص 10.

(3) المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في القاهرة، مركز أوسلو للحكم التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المشاركة بالرأي والمساءلة من أجل تحسين تقديم الخدمات، فعاليات التدريب الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية، القاهرة، مصر، من 3 – 5 أكتوبر/تشرين الأول 2010م، ص 6.

(4) أحمد مصطفى صبيح، المرجع السابق، ص 287.

في المقابل يعرفون ويقدرون أهمية الجهود التي تبذل من قبل أجهزة الدولة لخدمتهم، مما يمثل مدخلا هاما لتعزيز ثقة المواطنين في الحكومة.

– تمثل المساءلة أحد الأركان الأساسية في مفهوم الحكم الراشد وهو ما يعرف بالعقد الاجتماعي الممثل بشراكة ثلاثية بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني الذي يهدف إلى الاستغلال الأمثل لموارد المجتمع.

– تمثل المساءلة أحد الأدوات الفاعلة في الحد من انتشار الفساد والقضاء على الأمراض الإدارية المتمثلة في المحسوبية والواسطة وإهدار الوقت وإهدار المال العام مما يساهم إلى حد كبير في تعزيز الثقة في الجهاز الإداري للدولة.

– تمثل المساءلة آلية هامة لضبط العمل الإداري وضمان حسن التوجيه وتحقيق الفعالية والكفاءة والجودة لمنظمات الإدارة العامة، وقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن هناك علاقة إيجابية بين مستوى المساءلة وفعالية وكفاءة الأداء.

– يساهم ترسيخ مبدأ المساءلة إلى التأكيد على سيادة القانون في الدولة وتعزيز قيمة المساواة والعدالة بين المواطنين.

– تبرز أهمية المساءلة بالنسبة للنسق القيمي العام من حيث ارتباطها بقيم الشفافية والديمقراطية والتمكين، وذلك من خلال السعي الدائم لتحقيق جودة الخدمات العامة، وتحسين مستوى الكفاءة والفعالية في الأجهزة الإدارية وتحقيق الإلتزام بالسياسات العامة على نحو صحيح. كما أنها تعتبر وسيلة لضبط السلوك، لأنها تؤدي إلى استعداد العاملين إلى تحمل مسؤولياتهم نحو نتائج أعمالهم، وهي مهمة لأي منظمة عامة كانت أو خاصة من حيث كونها وسيلة لتحسين المناخ العام للمنظمة، حيث تعمل على توفير بيئة إدارية تسودها الثقة بين جميع الأطراف[1].

الفرع الثالث: أهداف المساءلة

يمكن النظر إلى أهداف المساءلة ضمن ثلاث أهداف رئيسية تتضمن[2]:

---

[1] وفاء معاوي، نحو تفعيل أداء الإدارة المحلية في الجزائر في ظل مقاربة الحوكمة الإلكترونية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، عدد 10، جانفي 2015، ص 100.

[2] فارس بن علوش آل دبيان السبيعي، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2013م، ص 58.

أولا: المساءلة كوسيلة للرقابة والتحكم: بحيث تشكل المساءلة إحدى آليات ضبط الأداء لضمان حسن الاستخدام أو منع إساءة استخدام السلطة.

ثانيا: المساءلة كنوع من الضمان: بحيث تشكل المساءلة وسيلة يضمن المواطنون والمشرعون والرؤساء من خلالها حسن الالتزام بالقانون من قبل الممارسين للسلطة العامة في مجال الخدمة العامة، ومراعاة الأولويات في استغلال المصادر.

ثالثا: المساءلة كعملية للتحسين المستمر: عند تحقيق المساءلة للهدفين السابقين تكون أداة لخفض السلبية في الأداء، وتخلق استعدادا مسبقا لدى العاملين للبحث وتجنب الأعمال التي من شأنها أن تؤدي إلى تلك الأنواع من الأخطاء وتلافيها.

– تعتبر المساءلة الضمانة الأساسية لتطوير أداء الأجهزة المحلية في الجزائر خاصة مع استشراء العديد من المظاهر السلبية على مستوى هذه الأجهزة وعلى رأسها الفساد، مما أثر سلبا على تدبيرها لمختلف شؤونها المحلية وأدى إلى ضعف في مختلف سياساتها التنموية المحلية، لذا نجد إقرارا صريحا بذلك يبرز من خلال النصوص القانونية المنظمة للإدارة المحلية في الجزائر بما فيها قانون البلدية وقانون الولاية[1].

كما أن الشفافية والمساءلة هما وسيلة وغاية التنمية، ولاشك في أن تكون أحد أهم أسباب تقدم الأمم ونهضتها. فكلما زاد مستوى الشفافية والمساءلة كان ذلك أدعى لارتقاء المجتمع وتطوره والعكس صحيح، وقد يكون غيابهما المعضلة الرئيسية التي تعانيها الدول النامية في محاولة التقدم واللحاق بركب المجتمعات المتقدمة. فإذا كانت التنمية تعني استكشاف الإمكانات والقدرات وتوظيفها على نحو يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ويرتقي المجتمع السلم الحضاري ويعتلي قائمة التنافس الاقتصادي، فإن الشفافية والمساءلة آلية التعلم والمعرفة التراكمية وضبط التنمية وتوجيهها[2].

---

[1] وفاء معاوي، المرجع السابق، ص 100.

[2] عبد الناصر سويسي (مدير مكتب التدريب والتعاون الدولي، رئيس الفريق الوطني المناظر لخبراء الأمم المتحدة المعني بمحاربة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية (سابقا)، الشفافية)، ص 2. متاح على الموقع: www.aca.gov.ty/attachements/article/197 تاريخ الاطلاع: 2018/02/18 على 12h45

– بصفة عامة، فإن تطبيق تكنولوجيا الإعلام والإتصال على مستوى الأجهزة الحكومية عبر العالم أصبح شرطا ضروريا لترقية أدائها وتعزيز مرتكزات الحوكمة الرئيسية –الشفافية والمشاركة والمساءلة– في تسيير شؤونها[1].

الفرع الرابع: المساءلة والرقابة الإلكترونية

خلال هذا الفرع سنحاول إعطاء تعريف للرقابة الإلكترونية وكذا إظهار العلاقة الموجودة بين المساءلة والرقابة الإلكترونية:

أولا: تعريف الرقابة الإلكترونية

حيث يمكن تعريف الرقابة الإلكترونية على أنها: "هي متابعة العمل أو الرقابة بالحاسوب أي اعتماد النظام الرقابي على استخدام الحاسوب في ممارسة العملية الرقابية وفق برامج حاسوبية تعد خصيصا لهذا الغرض بما يحقق الاقتصاد في الجهد والوقت والكلفة في الوصول إلى النتائج المطلوبة بأقل ما يمكن من المخاطر بدقة أكبر، كما أن الرقابة الإلكترونية تسمح بالرقابة الفورية بمساعدة الشبكة الداخلية للمؤسسة ومن ثم تقليص الفجوة الزمنية بين الانحراف وتصحيحه"[2].

ثانيا: علاقة المساءلة بالرقابة الإلكترونية

من بين المشاكل التي تعاني منها الإدارة العامة والتي هي من أحد صور الفساد الإداري مشكل الإهمال وسوء معاملة الجمهور: حيث يتصف عدد كبير من الموظفين بالإهمال، والتكاسل وعدم الاهتمام بواجباتهم، ولا يفكرون إلا في تحسين أوضاعهم المادية، والمعنوية دون التفاني في العمل الموكل إليهم، وكذا عدم إنجاز العمل في يومه المحدد وتأجيله إلى وقت آخر

[1] وفاء معاوي، المرجع السابق، ص 101.

[2] نور الدين برمان ومحمد الأمين مرزق، دور الإدارة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص إدارة ومالية، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، 2016م–2017م، ص 61.

أو التلاعب والاستهزاء بالجمهور[1]، كل هذه الأمور تساهم الرقابة الإلكترونية والتي هي إحدى وظائف الإدارة الإلكترونية في الحد منها من خلال التقييم الموضعي لأداء العاملين وتنمية نظام متطور لمعرفة المقصرين[2]، ومنه خضوع الموظف العمومي إلى المساءلة التأديبية نتيجة لإخلال الموظف العام بواجبات وظيفته، ومنه قبول وتحمل المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة.

ومنه ترى الباحثة أن الإدارة الإلكترونية تسهم في تمكين المساءلة من خلال وجود نظام لمراقبة وضبط أداء المسؤولين الحكوميين والمؤسسات الحكومية خصوصا من حيث النوعية وعدم الكفاءة أو العجز وإساءة استعمال الموارد.

نخلص إلى أن هناك علاقة قوية بين المساءلة والفساد الإداري، ففي الحالات التي يغيب فيها نظام المساءلة أو يكون غير فعال، تزداد فرص حدوث الفساد الإداري، بل أن غياب المساءلة يشجع على حدوث الفساد الإداري ومنه عدم تمكين الحكم الراشد.

المبحث الثاني

تعزيز الإدارة الإلكترونية للفاعلية والكفاءة

يعمل نظام الإدارة الإلكترونية على تحسين كفاءة الإدارة العامة والرفع من فاعليتها هاتين الصفتين تعد من أهم الدعائم الأساسية للحكم الراشد والدولة الحديثة، فاستخدام المنظمات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الإدارة الإلكترونية) يسهم في رفع مستوى الكفاءة والفاعلية للأداء التنظيمي، وعليه ونظرا لأهمية هاتين الدعامتين فإنه ومن خلال هذا المبحث سندرس أهم النقاط التي تتعلق بهاتين الدعامتين من تعاريف مختلفة وكذا معايير الفاعلية بالإضافة إلى علاقة الكفاءة بالفاعلية.

---

[1] صباح أسابع، التنظيم البيروقراطي والكفاءة الإدارية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع: تنمية الموارد البشرية، معهد علم الاجتماع والديموغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية، 2006م- 2007م، ص 90.

[2] مريم خالص حسين، الحكومة الإلكترونية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامحة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، العراق، 2013م، ص 448.

المطلب الأول

تعزيز الإدارة الإلكترونية لمعيار الفاعلية

يشكل تبني الإدارة الإلكترونية تحقيقا للفاعلية والتي تشكل أحد أهم دعائم الحكم الراشد، حيث ترجع أهمية الفاعلية إلى أن تجسيدها على أرض الواقع يساعد على تلبية متطلبات أفراد المجتمع وقضاء حوائجهم.

الفرع الأول: تعريف الفاعلية

من خلال هذا الفرع سنحاول إدراج أهم التعاريف التي تتعلق بالفاعلية:

أولا: تعريف دائرة المعارف الأمريكية

تعرف دائرة المعارف الأمريكية الفاعلية بأنها: "المدى الذي عنده تستطيع المنظمة تحقيق نتائج مقصودة، وتعتمد فاعلية المنظمات أيضا على القدرة والتواصل والأخلاق، وتعتبر الأخلاق من أهم الأسس التي تعتمد عليها الفاعلية فالمنظمة يجب أن تكون مثالا للاحترام والأخلاق والإنصاف والنزاهة والجدارة حتى تستطيع تحقيق التواصل مع جماهيرها للمساعدة في تحقيق أهدافها المرجوة "[1].

ثانيا: تعريف المنظمة العربية للعلوم الإدارية

تعرف المنظمة العربية للعلوم الإدارية الفاعلية بأنها: "مدى صلاحية العناصر المستخدمة للحصول على النتائج المطلوبة "[2].

ثالثا: مصطلح الفاعلية في الأجهزة الحكومية: يشير إلى مدلولات عديدة ويعرف بأشكال مختلفة كما يلي[3]:

---

[1] http: // en. Wiki pedia. Org. 25/08/2017, 16h30.

[2] أحمد السيد الكردي، (خبير تنمية بشرية وتطوير إداري)، الفرق بين الفاعلية والكفاءة في الأداء الوظيفي، متاح على: Kenana online. Com/ users/ ahmed kordy/ posts/ 194069. 02/08/2017 ; 10h30.

[3] كاسر نصر المنصور وطلال عايد الأحمدي، قياس إنتاجية الإدارة الحكومية في الوطن العربي (مقاييس مقترحة)، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع " إدارة المعرفة في العالم العربي "، جامعة الزيتونة الأردنية، 26– 28/ نسيان، أبريل/ 2004م، ص ص 10–11.

1- الفاعلية مؤشر يركز على النتائج، باعتباره يتناول الإجراءات والطرائق المناسبة للوصول إلى الحد الأعلى من المخرجات والمنفعة لتحقيق أهداف الوحدة الإدارية.

2- الفاعلية مؤشر يقيس كفاءة العملية الإدارية للجهاز في استغلال الموارد المتاحة.

3- الفاعلية هي القدرة على تحقيق الأهداف الموضوعة، على أن يتم تقييم الإنتاج على المستوى الكلي (level- macro) وتحسب من خلال مقارنة المخرجات مع المعايير أو التوقعات.

4- تشير الفاعلية في الأجهزة الحكومية إلى الفاعلية التنظيمية للوحدات الإدارية الحكومية، وإلى الاستخدام الأفضل للموارد، أي أن الفاعلية تقيس كيفية الوصول إلى النتائج المتوقعة.

5- الفاعلية تعبر عن مستوى تحقيق الأهداف من خلال العلاقة بين الأهداف المتحققة والأهداف المتوقعة.

رابعا: مختلف التعاريف الأخرى التي وردت بشأن الفاعلية

تكون الفاعلية في التنظيم ووظائف الهياكل الحكومية التي تعمل على تقديم الخدمات، بتقليل التكاليف وأجال الحصول عليها، وتحقيق جودة الخدمات حسب متطلبات المواطنين، ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف، يجب تبسيط قدر المستطاع الإجراءات الإدارية وتحرير الإدارات والمنظمات والمواطنين من الأعباء الإدارية الثقيلة، وفي هذا السياق بإمكان الإدارات التركيز على الخدمات والإجراءات الضرورية فقط، وبذلك يستفيد المواطن من الخدمات التي تلبي احتياجاته الحقيقية بأقل وقت وأكثر جودة، فالبحث عن الفاعلية مرتبط بالإصلاح الإداري[1].

يعد مفهوم فاعلية المنظمة من المؤشرات المهمة في قياس مدى تحقيق المنظمة لأهدافها انسجاما أو تكييفها مع البيئة التي تعمل بها من حيث استغلال الموارد المتاحة وقد تعرض مفهوم فاعلية المنظمة (مثل غيره من المفاهيم الإدارية) إلى التفاوت في وجهات النظر الفكرية

[1] مريزق عدمان، وحسينة لونيس، المرجع السابق، ص 140.

من حيث تحديد معناه الشامل والدقيق فقد عرف بارنرد الفاعلية على أنها: " الدرجة التي تستطيع فيها المنظمة تحقيق أهدافها "[1].

أشار الفار إلى أن الفاعلية تعني قدرة المنظمة على البقاء والتكيف والنمو بغض النظر عن الأهداف التي تحققها، فالمنظمة تتعامل في إطار بلوغ أهدافها مع أوساط بيئية غير مستقرة تجعل التكيف البيئي وخلق التوازن المتحرك معه من مستلزمات وجودها، كما يظهر هنا إعطاء مفهوم الفاعلية بعدا أشمل وأكثر اتساعا من معنى تحقيق الأهداف ويستمد هذا المنطلق قبوله من خلال واقع المنظمة باعتبارها نظاما مفتوح يتعامل مع بيئة متغيرة تنطوي على العديد من الجوانب غير مستقرة (أو غير مؤكدة)[2].

ترى الباحثة أنه يمكن تعريف الفاعلية باختصار على أنه يقصد بها عامة درجة تحقيق الأهداف المرغوبة.

الفرع الثاني: معايير الفاعلية في إطار تطبيق الإدارة الإلكترونية

تشتمل الفاعلية على عدة معايير أهمها:

أولا: تحقيق الأهداف

تقاس فاعلية المنظمة بمدى تحقيق الأهداف المنشودة[3]، حيث يساهم تبني نظام الإدارة الإلكترونية في تحقيق ذلك من خلال وظيفة التخطيط الإلكتروني وكذا وظيفة التنظيم الإلكتروني، فالتخطيط الإلكتروني يهدف إلى وضع الأهداف وتحديد وسائل تحقيقها[4]، حيث يعتمد التخطيط الإلكتروني على تبسيط نظم وإجراءات العمل والتي تتسم في ظل الإدارة التقليدية بالتعقيد الشديد وحيث يتم استبدالها بنظم وإجراءات سريعة وحاسمة تعتمد بالدرجة الأولى على استخدام شبكات الاتصال الإلكترونية والتي تجعل أداء الأعمال يتم لحظيا، ومما لاشك في أن ذلك يؤدي إلى توفير في كل من الوقت والجهد المبذول، في ظل تحقيق عنصر

---

[1] نور الدين شنوفي، المرجع السابق، ص 20.

[2] المرجع نفسه، ص 20.

[3] أحمد السيد الكردي، المرجع السابق.

[4] خليفة مصطفى أبو عاشور، وديانا جميل النمري، مستوى تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة اليرموك من وجهة نظر الهيئة التدريسية والإداريين، المجلة الأردنية في العلوم التربوية، العدد 2، مجلد 9، 2013م، ص 200.

الآمان، مما يترتب عليه وصول المنشأة إلى أعلى مستوى من مستويات الكفاءة والفعالية[1]، بينما التنظيم الإلكتروني فمن خلاله يتم ترتيب الأنشطة بطريقة تسهم في تحقيق الأهداف المحددة للمؤسسة[2]، وحيث يصبح التقسيم الإداري قائما على أساس الفرق بدلا من التقسيم الإداري على أساس الوحدات والأقسام، والانتقال من سلسلة الأوامر الإدارية الخطية إلى الوحدات المستقلة والسلطة الاستشارية، ومن التنظيم الإداري الذي يبرز دور الرئيس المباشر إلى التنظيم متعدد الرؤساء المباشرين، ومن اللوائح التفصيلية إلى الفرق المدارة ذاتيا، ومن مركزية السلطة إلى تعدد مراكز السلطة[3].

ثانيا: العمليات الداخلية

تكون منظمة فعالة إن تدفقت المعلومات بيسر وبسهولة وساد الانتماء والرضا والالتزام الوظيفي بين العاملين[4]، حيث من شأن الإدارة الإلكترونية أن تساعد الموظف في الحصول على المعلومات الجديدة عن طريق الاتصال بالمؤسسة التي يعمل بها والمؤسسات الأخرى[5]، كما من شأنها كذلك أن تسهم في تدفق المعلومات بيسر وبسهولة وذلك من خلال نشرها على المواقع الإلكترونية لتمكين المواطنين من الإطلاع عليها بسهولة.

ثالثا: رضا الجماعات والأطراف

يقصد بها التي تتأثر مصالحها بالمنظمة ولهم مصلحة في بقاء المنظمة واستمرارها[6]، حيث أن تبسيط الإجراءات داخل المؤسسات في ظل تبني نظام الإدارة الإلكترونية ينعكس إيجابيا على مستوى الخدمات التي تقدم إلى المواطنين، ومنه اختصار وقت تنفيذ إنجاز

---

(1) محمد صادق إسماعيل، الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في الدول العربية، ط1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2010م، ص ص 32-33.

(2) خليفة مصطفى أبو عاشور، وديانا جميل النمري، المرجع السابق، ص 200.

(3) نجم عبود نجم، المرجع السابق، ص ص 247-248.

(4) أحمد السيد الكردي، المرجع السابق.

(5) فتيحة بن أم السعد، نعيمة يحياوي، دور تكنولوجيا نظم المعلومات والاتصال في تحسين نظام الخدمة العامة في ظل الحكومة الإلكترونية، المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، المجلد 4، العدد 11، تشرين الثاني 13/1/2014، ص 5.

(6) أحمد السيد الكردي، المرجع السابق.

المعاملات الإدارية المختلفة[1] الشيء الذي سيخلق الرضا لدى الجماعات والأطراف طالبي الخدمة في ظل الشفافية والبعد عن المحسوبية.

المطلب الثاني

تعزيز الإدارة الإلكترونية لمعيار الكفاءة

إن الكفاءة شأنها شأن كل من الشفافية والمساءلة والفاعلية تعتبر من أهم دعائم الحكم الراشد والتي تلعب الإدارة الإلكترونية دورا مهما في تجسيدها على أرض الواقع وعليه ونظرا لأهمية الكفاءة فإنه خلال هذا المطلب سنتطرق إلى أهم النقاط التي تتعلق بها.

الفرع الأول: تعريف الكفاءة

هناك عدة تعاريف قدمت بشأن تعريف الكفاءة من بينها:

– مفهوم الكفاءة يعود تاريخيا إلى الاقتصادي الإيطالي "باريتو 1848م– 1923م الذي طور صياغة هذا المفهوم وأصبح يعرف "بأمثلية باريتو"، وحسبه فإن أي تخصيص ممكن للموارد هو إما تخصيص كفء أو تخصيص غير كفء، وأي تخصيص غير كفء للموارد فهو يعبر عن اللاكفاءة[2].

للإدارة الإلكترونية دور مهم في زيادة كفاءة المنظمة في استغلال مواردها المختلفة لتحقيق المخرجات المطلوبة بأقل كلفة ممكنة من خلال اعتمادها على تطبيقات الحاسوب وذلك يسهم في تحسين نوعية المخرجات ويقلل من التفاوت في مستوى أداء السلع والخدمات[3].

ترى الباحثة أن الكفاءة تعني القدرة على تحقيق النتائج المنشودة بأقل قد ممكن من المجهود أو النفقة.

تعرف كذلك من وجهة نظر الباحثة على أنها الطريقة المثلى في استعمال الموارد.

---

[1] موسى عبد الناصر، ومحمد قريشي، المرجع السابق، ص 89.

[2] حسين حساني، مداخلة بعنوان: دور الإدارة الإلكترونية في تعزيز أداء وتنافسية مؤسسات التأمين الجزائرية، دراسة تطبيقية لنظام إلكتروني متكامل لإدارة مؤسسة تأمين، جامعة الشلف، الجزائر، 2010م، ص 2.

[3] أحلام محمد شواي، المرجع السابق، ص 3403.

يمكن تعريف الكفاءة حسب Wellber et Ruekertsz: " الكفاءة هي قدرة مردودية المؤسسة "، بمعنى أن الكفاءة هي مقياس للمردودية في المؤسسة أي أنها تتعلق بالمخرجات مقارنة بالمدخلات، وهو ما يقترب من معنى الإنتاجية[1].

يعرف Vincent Plauchet الكفاءة بأنها: " هي القدرة على القيام بالعمل المطلوب بقليل من الإمكانيات، والنشاط الكفء هو النشاط الأقل تكلفة". نستنتج من هذا التعريف أن الكفاءة ترتبط بتحقيق ما هو مطلوب بشرط تدنية التكاليف (أي استعمال مدخلات أقل)، كما تعرف الكفاءة على أنها: "الاستخدام الأمثل للموارد المؤسساتية بأقل تكلفة ممكنة دون حصول أي هدر يذكر"[2].

الكفاءة من وجهة نظر الإدارة: " فهي النظام القادر على تخفيض تكاليف الموارد اللازمة لإنجاز الأهداف المحددة والمرغوبة دون التضحية بمخرجات النظام "، بمعنى أنها القدرة على أداء الأشياء بطريقة صحيحة، ومن ثم فهي تعتمد على مفهوم المدخلات والمخرجات فالنظام الكفء هو الذي يتمكن من تحقيق مخرجات تفوق المدخلات المستخدمة[3].

كما تعرف الكفاءة بأنها: " إنجاز المهام الإدارية بكفاءة، فالإدارة الجيدة هي التي تملك مستوى جيد من الخبرات العامة في مجالات التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة "[4].

ترى الباحثة أن تطبيق الإدارة الإلكترونية يضمن ويحقق إنجاز المهام الإدارية بكفاءة من خلال وظائف الإدارة الإلكترونية المتمثلة في التخطيط الإلكتروني والتنظيم الإلكتروني، وكذا كل من التوجيه الإلكتروني والرقابة الإلكترونية.

الفرع الثاني: أثر وأهداف تطبيق الإدارة الإلكترونية المتعلقة بكفاءة المنظمات

إن تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية على مستوى الإدارات الحكومية له أثر كبير مرتبط برفع كفاءة أداء المنظمات وكذا تحقيق جملة من الأهداف المتعلقة بكفاءة العمل الإداري.

---

(1) الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر)، عدد 07، 2009م– 2010م، ص 220.

(2) المرجع نفسه، ص 220.

(3) خديجة أحمد محمد بامخرجه، أهمية الكفاءة والفاعلية في المؤسسات، بحوث ودراسات، مجلة المنال، يونيو 2016 م.

(4) المرجع نفسه.

أولا: أثر تطبيق الإدارة الإلكترونية على كفاءة أداء المنظمات

أصبحت تكنولوجيا المعلومات عاملا محفزا للمنظمات الباحثة عن المنافسة والتميز في إنتاجها ومخرجاتها وعن الكفاءة والفعالية في أدائها، لذا تسارعت المنظمات لتهيئة الأرضية الكفيلة لتطبيقها ثم استخدامها لما لهذه الأداة من خلق فرص غير مسبوقة في مجالات عدة مثل رفع مستوى الأداء الوظيفي وتحسين القرارات الإدارية وتبسيط وتسهيل الإجراءات والاستغلال الأمثل للقوى العاملة فضلا عن إسهامها الكبير في الأنظمة المالية، وذلك من خلال تطبيق عدد من الإجراءات والتغييرات (الهيكل، العمليات، إدارة المنظمة) وتدريب المستخدمين على كيفية الاستخدام وذلك لضمان عملها بشكل صحيح وبما يحقق معايير الأداء الكفء التي تسعى المنظمة لتحقيقه[1]:

1- تسببت إلى حد كبير في تحسين الأداء الوظيفي وذلك من خلال تخطي القيام بكثير من الأعمال الروتينية وما يترتب عليه من إنجاز الأعمال بسرعة وكفاءة ودقة متناهية وتكلفة قليلة.

2- تسببت في تقليل الأعباء الوظيفية الروتينية الملقاة على عاتق المدراء، مما يتيح لهم استغلال هذا الوقت في التخطيط الاستراتيجي ورسم السياسات العامة للمنظمة، بما يسهم في رفع كفاءة وفعالية الإدارة العليا.

3- تسببت في زيادة كفاءة المنظمة في استغلال مواردها المختلفة لتوليد المخرجات المطلوبة بأقل تكلفة ممكنة وذلك من خلال أتمتة عملياتها وأنشطتها اعتمادا على تطبيقات الحاسوب مما يسهم في تحسين نوعية المنتجات وتقليل التباين والتفاوت في مستوى أداء هذه السلع والخدمات.

ثانيا: أهداف تطبيق الإدارة الإلكترونية المتعلقة برفع كفاءة العمل الإداري

إن من بين أهداف تطبيق الإدارة الإلكترونية تحقيق أهداف تتعلق برفع كفاءة العمل الإداري وهي[2]:

- تحسين مستوى الخدمات.

---

[1] عطية العربي، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على الأداء الوظيفي للعاملين في الأجهزة الحكومية المحلية، دراسة ميدانية في جامعة ورقلة (الجزائر)، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر)، عدد10، 2012م، ص 325.

[2] فؤاد خرفي، الإدارة الإلكترونية وأثرها تطبيقها على التطوير التنظيمي في المؤسسة العمومية بالجزائر، دراسة حالة المقاطعة الإدارية أولاد جلال، مذكرة معدة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: إدارة الموارد البشرية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عاشور زيان، الجلفة، السنة الجامعية، 1016م/ 2017م، ص 19.

- تخفيض التكاليف.
- الإنجاز السريع للأعمال واختصار زمن التنفيذ في مختلف الإجراءات.
- الحد من استخدام الأوراق في الأعمال الإدارية.
- استمرارية عمل المنظمة على مدار الساعة وأداء العاملين للعمل عن بعد.
- التقليل من الموارد البشرية الزائدة عن الحاجة في الأعمال الإدارية وتحويلها إلى أداء المهام الأساسية للمنظمة.

الفرع الثالث: العلاقة بين الكفاءة والفاعلية

يعتبر مفهوم الكفاءة ملازما لمفهوم الفاعلية، ولكن لا يجب أن يستخدما بالتبادل، فقد تكون المنظمة فعالة ولكنها ليست كفؤ أي أنها تحقق أهدافها ولكن بخسارة، وعدم كفاءة المنظمة يؤثر سلبا على فاعليتها[1].

كثيرا ما يقترن الحديث عن الفاعلية بمفهوم آخر معروف في علم الإدارة وهو الكفاءة، وإذا كانت الفاعلية تشير إلى معنى تحقيق النتائج المطلوبة وإحداث الأثر الإيجابي، فإن الكفاءة هي علاقة بين كمية المدخلات وكمية المخرجات، أي أنها نسبة ما بين الموارد المستخدمة والنتائج المنجزة بمعنى أن الكفاءة تزيد كلما كانت الموارد التي تم استعمالها أقل قياسا بالنتائج المحققة[2].

يفهم عدد من علماء الإدارة مدلول الفاعلية على أنه يشير إلى أداء الأشياء الصحيحة (لكونها تتصل بالأهداف) أما الكفاءة فهي أداء الأشياء بطريقة صحيحة (فهي أكثر اتصالا بكيفية أداء الأعمال)، وبمعنى آخر فإنهم يربطون الفاعلية بالقيادة ويربطون الكفاءة بالإدارة، فالقيادة هي التي تبين الأشياء الصحيحة المطلوب إنجازها، أما الإدارة فإنها تبين كيفية إنجاز هذه الأشياء[3].

---

[1] إبراهيم بن عبد الله بن عبد الرحمان الزعيبر، (أستاذ الإدارة التربوية والتخطيط المشارك في كلية التربية بالمجمعة)، الفاعلية والكفاءة في الأداء الوظيفي، متاح على: faculty. Mv. Edu. Sa/ ia/ zuaiber/ effectiveness ande fficiency. 14/08/2017 , 17h00.

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه.

خلاصة الفصل الثاني:

خلال العقد الأخير من القرن الماضي ارتبط الحكم الراشد بإصلاح القطاع العام مباشرة ومن بين جملة الإصلاحات التي شهدها القطاع العام هو تبني نظام الإدارة الإلكترونية الذي لعب دورا كبيرا ومهما في تعزيز أهم دعائم الحكم الراشد الأساسية والمتمثلة في كل من الشفافية والمساءلة وكذلك الفاعلية والكفاءة.

يظهر دور الإدارة الإلكترونية في تعزيز الحكم الراشد خاصة من خلال تعزيز أهم دعائمه وهي الشفافية والتي قدمت بشأنها تعريفات عديدة ومتنوعة والتي تؤدي بدورها إلى مكافحة الفساد وفي نفس الوقت تمكين الحكم الراشد، هذه الدعامة التي يجب أن تطبق على كل المستويات في العملية القضائية وفي عملية اتخاذ القرارات الإدارية والسياسية وخاصة في السياسات والبرامج والعمليات المالية الحكومية كما تمت الإشارة إليه أنفا بشيء من الشرح والتفصيل حيث كثيرا ما تتجه الأنظار إلى هذا العنصر الذي يعد في أحيان كثيرة المقياس الحقيقي لدولة ما، بالإضافة إلى دور الإدارة الإلكترونية كذلك في تمكين المساءلة، إذ يشكل هذا المبدأ قيدا على سلوك القائمين على الشأن العام، كما أنه رأينا أن الشفافية والمساءلة مفهومان مرتبطان يعزز كل منهما الآخر، حيث يتم الجمع بين مفهومي الشفافية والمساءلة لارتباطهما العملي والنظري فبغياب الشفافية التي تقوم على التدفق الحر للمعلومات لا يمكن للمساءلة أن تكون فعالة وموضوعية ووجود أي سلطة أو هيئة أو شخص غير خاضع للتقييم والمراقبة والمساءلة يعني أن هناك من هو فوق القانون ويصبح من الصعب تحول الدولة المعنية إلى نموذج صالح للحكم الراشد.

من جهة أخرى يعمل نظام الإدارة الإلكترونية على تحسين كفاءة الإدارة والرفع من فعاليتها، حيث أن هاتين الصفتين تعد من أهم الدعائم الأساسية للحكم الراشد والدولة الحديثة، ومن خلال الدراسة التي قمنا بها تناولنا مجموعة من التعاريف التي قدمت بشأن كل من الفاعلية والكفاءة، وأوضحنا أن هناك مجموعة من المعايير التي تقاس بها الفاعلية من بين هذه المعايير، معيار تحقيق الأهداف وكذا معيار رضا الجماعات والأطراف والتي أدى تطبيق الإدارة الإلكترونية إلى حد كبير في تجسيدها على أرض الواقع، وأبرزنا العلاقة الموجودة بين الكفاءة والفاعلية، فعندما تحقق المنظمة أهدافها ولكن بخسارة فإن هذا الشيء يؤثر سلبا على

فاعليتها، ومنه وجدنا أن تبني نظام الإدارة الإلكترونية بما يعنيه من تحقيق لخاصتي الكفاءة والفاعلية تأسيسا للحكم الراشد وإسهاما بشكل مباشر في التخفيف من الفساد.

خاتمة

نخلص في نهاية بحثنا والمتعلق بعلاقة الإدارة الإلكترونية بالحكم الراشد إلى أنه أخيرا أدركت الدول المتقدمة والدول النامية ومن بينها الجزائر أهمية التحول من الإدارة التقليدية نحو تبني تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية والتي تعني بكل بساطة الانتقال من إنجاز المعاملات وتقديم الخدمات العمومية من الطريقة التقليدية اليدوية إلى الشكل الإلكتروني من أجل استخدام أمثل للوقت والمال والجهد، حيث يرتكز مفهوم الإدارة الإلكترونية على العديد من المبادئ والأهداف، حيث تتمثل أهم مبادئ الإدارة الإلكترونية في تقديم أحسن الخدمات للمواطنين والتركيز على النتائج وكذا سهولة الاستعمال والإتاحة للجميع، أما عن جملة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها تطبيق الإدارة الإلكترونية فهي اختصار الوقت وسرعة إنجاز المعاملات وكذا تخفيض حدة الجهاز البيروقراطي وتعقيداته والتحول نحو الخدمة العامة المعقلنة عن طريق تطوير الإدارة العامة بالآليات التقنية الحديثة.

الجدير بالذكر هو أن هذا التحول يتم عبر مراحل متكاملة بداية بمرحلة الإدارة التقليدية الفاعلة حيث يتم خلال هذه المرحلة تفعيل الإدارة التقليدية ومحاولة تنميتها وتطويرها وذلك بالتوازي مع عملية الشروع في تنفيذ مشروع الإدارة الإلكترونية، مرورا بمرحلة الفاكس والتلفون الفاعل حيث تعد هذه المرحلة هي المرحلة الوسيطة والتي يتم فيها تفعيل تكنولوجيا الهاتف والفاكس وصولا إلى مرحلة الإدارة الإلكترونية الفاعلة، والتي يتم من خلالها التخلي عن الشكل التقليدي للإدارة، ولإنجاح عملية التحول يجب العمل على توفير جملة من المتطلبات الأساسية أهمها المتطلبات السياسية وذلك من خلال وجود إرادة سياسية لدى حكومات الدول من أجل تطبيق الإدارة الإلكترونية وكذا المتطلبات الاقتصادية من خلال توفير مخصصات مالية ضخمة لتغطية الإنفاق على مشروع الإدارة الإلكترونية، أما بالنسبة لمتطلبات البنية التحتية للاتصالات فهي تكمن في ضرورة توفير التكنولوجيا الملائمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية ومواكبة مستجداتها، بالإضافة إلى بناء نظام معلومات متطور وتحديثه وفقا للمتغيرات، أما عن المتطلبات القانونية فإنه يجب على أي دولة وقبل البدء بالتعاملات الإلكترونية لأعمالها أن تراعي ضرورة خلق بيئة تشريعية ملائمة ومناخ قانوني يستجيب لمتطلبات الإدارة الإلكترونية.

إن هذا التوجه يشكل بالنسبة لهذه الدول قفزة نوعية، وذلك لما تلعبه الإدارة الإلكترونية من دور كبير وفعال في عملية النهوض بالحكم الراشد الذي يعتبر نقيض الفساد، فالحكم الراشد كما

رأينا أنه من المواضيع التي حازت اهتمام الباحثين والمفكرين فلقد قدمت بشأنه العديد من التعاريف من بينها التعريف الذي يقوم على فكرة مفادها أن الحكم الراشد يعني إعادة تحديد دور الدولة من خلال وضع إستراتيجية التنمية القائمة على إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارة العامة لتحسين عملية الإدارة كجزء من وظائف الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية وتسهيل عمل المؤسسات وتعزيز التفاعل بين الدولة ومؤسساتها وذلك باعتبارها إحدى آليات تعزيزه، إذ لا يمكن الحديث عن الحكم الراشد (الصالح) إلا بتوفر آليات تحقيقه على أرض الواقع.

تظهر أهمية الإدارة الإلكترونية بالنسبة للحكم الراشد الذي يتشكل من ثلاث روافد تتمثل في الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في العمل على تعزيز أهم دعائمه والمتمثلة في كل من الشفافية والتي يجب أن تطبق على كل المستويات وذلك من خلال تطبيقها في العملية القضائية إذ رأينا أن للقضاء علاقات متعددة بموضوع الإدارة الإلكترونية كونه مرفق من المرافق العامة فهو مخاطب بموضوع الإدارة الإلكترونية نظرا لما تلعبه من دور كبير في تكريس الشفافية على مستوى هذا المرفق الحساس، أما على صعيد اتخاذ القرارات الإدارية فإن نظام الإدارة الإلكترونية يعتمد على معلومات مرنة تسهم إلى درجة كبيرة في تسهيل عملية اتخاذ القرارات بسرعة كبيرة وبدقة عالية بعيدا عن الغموض والضبابية، أما فيما يتعلق بالشفافية في العمليات المالية فهي تظهر من خلال إتاحة معلومات الميزانية والتقارير المالية على شبكة الإنترنت وذلك بهدف إتاحتها للجمهور من أجل الإطلاع عليها.

بالإضافة إلى ذلك تعزيز المساءلة والتي تربطها علاقة بالرقابة الإلكترونية التي تعد إحدى وظائف الإدارة الإلكترونية وذلك من خلال وجود نظام لمراقبة وضبط أداء المسؤولين الحكوميين والمؤسسات الحكومية خصوصا من حيث النوعية وعدم الكفاءة أو العجز وإساءة إستعمال الموارد، كما يعمل نظام الإدارة الإلكترونية على تحسين كفاءة الإدارة والرفع من فاعليتها وذلك من خلال تقديم القطاعات الحكومية مخرجات تلبي الاحتياجات ضمن الاستخدام الأمثل للموارد، إذ أن تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية يسهم بشكل كبير وملموس في تخفيض التكاليف لكن يقابله في ذلك تحسين مستوى الخدمات المقدمة لجمهور المنتفعين، رغم اختلاف

هذه الركائز من حيث المعنى إلا أنها تشترك في كونها تهدف إلى القضاء على الفساد الإداري والمالي واقتلاعه من جذوره، ضف إلى ذلك تمكين الحكم الراشد.

خلال الدراسة التي قمنا بها خلصنا إلى جملة من النتائج أهمها:

– تبني نظام الإدارة الإلكترونية أصبح ضرورة حتمية وملحة وليست اختيارية بالنسبة لكل دولة تطمح إلى النهوض بالحكم الراشد وتمكينه لتحقيق التنمية المستدامة.

– تجسيد مشروع الإدارة الإلكترونية على أرض الواقع يتطلب توفير جملة من المتطلبات على رأسها وجود إرادة سياسية تؤمن بضرورة التحول نحو تبني الإدارة الإلكترونية.

– الانتقال السليم من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية يكون وفق مراحل متكاملة وليست دفعة واحدة.

– هناك آليات وأسس ضرورية تضبط مفهوم الحكم الراشد من بينها الشفافية والمساءلة والفاعلية والكفاءة والتي يعد تطبيق الإدارة الإلكترونية إحدى سبل تعزيزها.

– تلعب معايير الحكم الراشد من شفافية ومساءلة وكذا فاعلية وكفاءة دورا كبيرا في مكافحة الفساد الإداري والمالي بكل أشكاله وصوره.

أما فيما يتعلق بالتوصيات، فلقد قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها:

– ينبغي أن تكون هناك إرادة حقيقية من طرف جميع الأطراف للعمل على تفعيل مرتكزات الحكم الراشد، خاصة ما تعلق منها بالشفافية والمساءلة وكذا الفاعلية والكفاءة وذلك من خلال تبني نظام الإدارة الإلكترونية.

– إعداد بيئة مناسبة تسهم في التمكين وإطلاق قدرات التكنولوجيا وتسخيرها لتعزيز الثقة، بما يتضمن ذلك من دعم التقنيات على غرار الانترنت فائق السرعة والاتصال اللاسلكي وذلك لمواكبة التطور الحاصل في تكنولوجيا الإعلام والاتصال خاصة وأن الإدارة الإلكترونية تعتمد على هذه الأخيرة.

– تدريب كافة الموظفين على طرق استعمال أجهزة الكمبيوتر وإدارة الشبكات وقواعد المعلومات والبيانات وكافة المعلومات اللازمة للعمل على إدارة وتوجيه الإدارة الإلكترونية بشكل سليم ويفضل أن يتم ذلك بواسطة معاهد أو مراكز تدريب متخصصة.

– على كل دولة أن تتبنى سياسات لتطوير إستراتيجيات الإدارة الإلكترونية بما يتناسب وجاهزيتها وظروفها الداخلية والخارجية.

– وضع إستراتيجية واضحة للتغلب على المعوقات التي تحول دون نجاح البرنامج وأن يتم تحديثها في ظل التغذية العكسية من آراء المواطنين.

– إدخال مفهوم الإدارة الإلكترونية وكيفية الاستفادة من الخدمات التي تقدمها في المناهج الدراسية.

آفاق البحث:

– دراسة الدور الذي تلعبه الإدارة الإلكترونية في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

– دراسة دور تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى الإدارة المحلية (الولاية والبلدية) في تعزيز الحكم الراشد.

قائمة المراجع

I- الكتب:

1. أحمد مصطفى صبيح، الرقابة المالية والإدارية ودورها في الحد من الفساد الإداري، ط1، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، 2016.
2. عامر طارق عبد الرؤوف، الإدارة الإلكترونية "نماذج معاصرة"، ط1، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2007.
3. عصام أحمد البهجي، الشفافية وأثرها في مكافحة الفساد الإداري، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2014.
4. علاء عبد الرزاق السالمي، خالد إبراهيم السليطي، الإدارة الإلكترونية، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009.
5. عمار بوحوش، نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2006.
6. عمر أحمد أبو هاشم الشريف وآخرون، الإدارة الإلكترونية "مدخل إلى الإدارة التعليمية الحديثة"، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
7. فارس بن علوش آل دبيان السبيعي، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2013.
8. محمد الصغير بعلي، القرارات الإدارية، دون طبعة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
9. محمد صادق إسماعيل، الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في الدول العربية، ط1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2010م.
10. محمد فؤاد مهنا، مبادئ وأحكام القانون الإداري، دون طبعة، منشورات شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1973.

11. محمد محمود الطعامنة، طارق شريف العلوش، الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي، الطبعة الأولى، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2004.

12. نجم عبود نجم، الإدارة الإلكترونية: الإستراتيجية، الوظائف والمشكلات، ط1، دار المريخ للنشر والتوزيع، السعودية، 2004.

II- الرسائل والمذكرات

أ- رسائل الدكتوراه:

1. بوزيد سايح، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية، حالة الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012م/ 2013م.

2. شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر: دراسة حالة الجزائر (2000م- 2010م)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011م/2012م.

3. عبد القادر عبان، تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر (دراسة سوسيولوجية ببلدية الكاليتوس العاصمة)، أطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د في علم الاجتماع، تخصص: إدارة وعمل، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعة، 2015م/2016م.

4. فارس علوش بن بادي السبيعي، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية، أطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية، قسم العلوم الإدارية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربي للعلوم الأمنية، الرياض، 2010م.

5. فاطمة ساجي، الشفافية كأداة لتسيير المالية العامة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، تخصص: تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010م-2011م.

ب- مذكرات الماجستير:

1. آسيا بلخير، إدارة الحكمانية دورها في تحسين الأداء التنموي – بين النظري والتطبيق- (الجزائر نموذجا: 2000م/2007م)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع رسم السياسات العامة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009م.

2. حاتم ظافر الكردي، خطة رسالة ماجستير بعنوان: دور تطبيق الحكم الرشيد في السلطة القضائية لتحقيق التنمية المستدامة، قدمت هذه الخطة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص: إدارة الدولة والحكم الرشيد، برنامج إدارة الدولة والحكم الرشيد، برنامج الدراسات العليا المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى، 2016م.

3. حنين نعمان على الشريف، أثر المساءلة الإدارية على الأداء الوظيفي للعاملين الإداريين في وزارة التربية والتعليم العالي بقطاع غزة، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين، 2013م.

4. سمير عبد الرزاق مطير، واقع تطبيق معايير الحكم الرشيد وعلاقتها بالأداء الإداري في الوزارات الفلسطينية، قدمت هذه الرسالة استكمالا: (متطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الدولة والحكم الرشيد، جامعة الأقصى، 2013م.

5. سهيلة أمنصوران، الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي "دراسة تحليلية: حالة الجزائر"، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، فرع

التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005م/ 2006م.

6. شائع بن سعد مبارك القحطاني، مجالات ومتطلبات ومعوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في السجون (دراسة تطبيقية على المديرية العامة للسجون بالمملكة العربية السعودية)، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الإدارية، قسم العلوم الإدارية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2006م.

7. صباح أسابع، التنظيم البيروقراطي والكفاءة الإدارية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع: تنمية الموارد البشرية، معهد علم الاجتماع والديموغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية، 2006م-2007م.

8. عبد الحق حملاوي، الآليات السياسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية من منظور الحكم الراشد: تجربة الجزائر 1999م-2007م، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص، السياسة العامة والإدارة المحلية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012م/ 2013م.

9. عبد الكريم عاشور، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية: تخصص الديمقراطية والرشادة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009م- 2010م.

10. عبد اللطيف بن نعوم، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ففي العلوم الاقتصادية، تخصص:

اقتصاد التنمية الجهوية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، 2015 م/ 2016م.

11. كلثم محمد الكبيسي، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الإلكترونية في دولة قطر، أعدت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات نيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الافتراضية الدولية، 2008 م.

12. مختار حماد، تأثير الإدارة الإلكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة، 2007.

13. نعيمة محمد حرب، واقع الشفافية الإدارية ومتطلبات تطبيقها في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، قدم هذا لمقترح استكمالا لمتطلبات الإعداد لرسالة الماجستير في إدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2011م.

14. وليد خلاف، دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009م/ 2010م.

ج- مذكرات الماستر:

1. شهيناز ورشاني، الحكم الراشد ومتطلبات إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: سياسة عامة وإدارة محلية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2014م/ 2015م.

2. عائشة تقية، أهمية الحكم الراشد في تفعيل الأداء داخل الجماعات المحلية في الجزائر (2004م- 2014م)، دارسة حالة بلدية زدين، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم

السياسية، تخصص: رسم السياسات العامة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، جوان 2015م.

3. فؤاد خرفي، الإدارة الإلكترونية وأثرها تطبيقها على التطوير التنظيمي في المؤسسة العمومية بالجزائر، دراسة حالة المقاطعة الإدارية أولاد جلال، مذكرة معدة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: إدارة الموارد البشرية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عاشور زيان، الجلفة، السنة الجامعية، 1016م/ 2017م.

4. نور الدين برمان ومحمد الأمين مرزق، دور الإدارة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص إدارة ومالية، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، 2016م- 2017م.

III- المقالات

1. أحلام محمد شواي، الإدارة الإلكترونية وتأثيرها في تطوير الأداء الوظيفي وتحسينه، مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، جامعة بابل، كلية الآداب، المجلد 24، العدد 04، 2016م، ص ص 3388-3411.

2. بوزيد سايح، سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، عدد 10، 2012م، ص ص 55-66.

3. خديجة أحمد محمد بامخرجه، أهمية الكفاءة والفاعلية في المؤسسات، بحوث ودراسات، مجلة المنال، يونيو 2016 م.

4. خليفة مصطفى أبو عاشور، وديانا جميل النمري، مستوى تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة اليرموك من وجهة نظر الهيئة التدريسية والإداريين، المجلة الأردنية في العلوم التربوية، العدد 2، مجلد 9، 2013م، ص ص 199-220.

5. الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، جامعة الجزائر، عدد 07، 2009م- 2010م، ص ص 217-227.

6. صبيحة مهدي، طرق وأساليب تحسين خدمات الإدارة المحلية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 14، الجزائر، المجلد 1/ 2016م، ص ص 83-94.

7. عادل غزال، مشاريع الحكومة الإلكترونية من الإستراتيجية إلى التطبيق: مشروع الجزائر الحكومة الإلكترونية 2013م نموذجا،cybraians journal دورية علمية محكمة تعني بمجال المكتبات والمعلومات "، العدد 34، الجزائر، مارس، 2014 م.

8. عاشور عبد الكريم، دور الحكم الإلكتروني في مكافحة الفساد الإداري "الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا"، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر – بسكرة- العدد 11، سبتمبر 2014، ص ص 460-473.

9. عبد القادر موفق، البلدية الإلكترونية كآلية لتعزيز الشفافية الإدارية والمالية في البلديات الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 40، جوان 2015م، ص 182.

10. عبد الله حاج سعيد، تقييم نظام الحكومة الإلكترونية في الجزائر، الإنسان والمجال، مجلة دولية علمية محكمة تصدر عن معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، المركز الجامعي، نور البشير بالبيض، العدد 02، الجزائر، أكتوبر 2015م، ص ص 7-36.

11. عطية العربي، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على الأداء الوظيفي للعاملين في الأجهزة الحكومية المحلية، دراسة ميدانية في جامعة ورقلة (الجزائر)، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر)، عدد10، 2012م، ص ص 321-332.

12. غنية نزلي، دور الإدارة الإلكترونية في ترقية خدمات المرافق العمومية المحلية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، منشورات جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، العدد12، جانفي 2016م، الجزائر، ص ص 176-192.

13. فاطمة الزهراء طلحي، أهمية تدريب الموارد البشرية لتفعيل الإدارة الإلكترونية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 35/34، الجزائر، مارس 2014 م، ص ص 261-275.

14. فتيحة بن أم السعد، ونعيمة يحياوي، دور تكنولوجيا نظم المعلومات والاتصال في تحسين نظام الخدمة العامة في ظل الحكومة الإلكترونية، المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، المجلد 4، العدد 11، تشرين الثاني 1/2014/ 13، ص ص 1-13.

15. ليلى عصماني، نظام التقاضي الإلكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 13، ص ص 215-225.

16. مريزق عدمان، وحسينة لونيس، الحكومة الإلكترونية مدخل لتنمية الإدارة العمومية في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، عدد 2014م، ص ص 137-149.

17. مريم خالص حسين، الحكومة الإلكترونية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامحة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، العراق، 2013م، ص ص 439-460.

18. موسى عبد الناصر، محمد قريشي، مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي (دراسة حالة كلية العلوم والتكنولوجيا بجامعة بسكرة)، الجزائر، مجلة الباحث، العدد 09، 2011، ص ص 87-100.

19. وفاء معاوي، نحو تفعيل أداء الإدارة المحلية في الجزائر في ظل مقاربة الحوكمة الإلكترونية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، عدد 10، جانفي 2015، ص 100.

IV- الملتقيات والندوات:

1. حسين حساني، مداخلة بعنوان: دور الإدارة الإلكترونية في تعزيز أداء وتنافسية مؤسسات التأمين الجزائرية، دراسة تطبيقية لنظام إلكتروني متكامل لإدارة مؤسسة تأمين، جامعة شلف، الجزائر، 2010م.

2. ديباجة ملتقى وطني حول: الإطار القانوني للتوقيع والتصديق الإلكترونيين في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد شرف مساعدية –سوق اهراس– الجزائر، يومي 16 و17 فيفري 2016م.

3. رأفت رضوان، الإدارة الإلكترونية، الملتقى الإداري الثاني للجمعية السعودية للإدارة حول الإدارة والمتغيرات العالمية الجديدة، 7-8/ 03/ 2004م.

4. عز الدين بن تركي ومنصف شرفي، الفساد الإداري: أسبابه، آثاره وطرق مكافحته، إشارة لتجارب بعض الدول، الملتقى الوطني حول: حكومة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، مخبر مالية بنوك وإدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 06/ 07 ماي، 2012م.

5. العوض أحمد محمد الحسن، المؤتمر العالمي الأول للإدارة الإلكترونية: تواصل خلاف مع طفرة الاتصال والمعلومات في عالمنا المعاصر، طرابلس، الجماهيرية العظمى، من 1-2010/06/4م.

6. كاسر نصر المنصور وطلال عايد الأحمدي، قياس إنتاجية الإدارة الحكومية في الوطن العربي (مقاييس مقترحة)، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع " إدارة المعرفة في العالم العربي "، جامعة الزيتونة الأردنية، 26- 28/ نسيان، أبريل/ 2004م.

7. محمد حسين الفيلي، القانون واستخدام تكنولوجيا الاتصالات في أعمال الإدارة الحكومية والتعاملات الإلكترونية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الوطني للتشريعات الإلكترونية، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الكويت، 9- 10/ يونيو/ 2013م.

8. المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في القاهرة، مركز أوسلو للحكم التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المشاركة بالرأي والمساءلة من أجل تحسين تقديم الخدمات، فعاليات التدريب الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية، القاهرة، مصر، من 3 – 5 أكتوبر/تشرين الأول 2010م.

V- المحاضرات:

1. محمد خالد المهايني، محاضرات في المالية العامة، المعهد الوطني للإدارة العامة، الدورة التحضيرية، 2013م.

2. نور الدين شنوفي، محاضرات في المناجمنت العمومي، الجمهور المستهدف: الموظفون المرشحون لرتبة المتصرف، الجزائر، 2016.

VI- النصوص القانونية:

1. قانون رقم 04-15 مؤرخ في 10 نوفمبر 2004 المعدل والمتمم للأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر 1366 الموافق 8 يونيو سنة 1966 المتضمن قانون العقوبات، ج.ر عدد 71 الصادر في 10 نوفمبر 2004م.

2. قانون رقم 05-10 مؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1426 الموافق 20 يونيو 2005 المعدل والمتمم للأمر رقم 75-58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975، المتضمن القانون المدني، ج.ر عدد 44، الصادر بـ 26 يونيو 2005م.

3. قانون رقم 06-06 المؤرخ في 21 محرم عام 1427هـ الموافق لـ 20 فبراير سنة 2006م، يتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الصادر في 12 صفر عام 1427هـ الموافق لـ 12 مارس سنة 2006م، ج.ر عدد 15.

4. قانون رقم 06-23 مؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1427 الموافق 20 ديسمبر 2006 المعدل والمتمم للأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1366 الموافق 8 يونيو

سنة 1966 المتضمن قانون العقوبات، ج.ر عدد 84، الصادر في 4 ذي الحجة عام 1427 الموافق 24 ديسمبر سنة 2006م.

5. قانون رقم 15-04 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق لأول فبراير سنة 2015 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، ج.ر عدد 6، الصادر في 20 ربيع الثاني عام 1436 الموافق 10 فبراير سنة 2015م.

المراجع الإلكترونية:

1. إبراهيم بن عبد الله بن عبد الرحمان الزعيبر، (أستاذ الإدارة التربوية والتخطيط المشارك في كلية التربية بالمجمعة)، الفاعلية والكفاءة في الأداء الوظيفي، متاح على: faculty. Mv. Edu. Sa/ ia/ zuaiber/ effectiveness ande fficiency

2. أحمد السيد الكردي، (خبير تنمية بشرية وتطوير إداري)، الفرق بين الفاعلية والكفاءة في الأداء الوظيفي، متاح على: Kenana online. Com/ users/ ahmed kordy/ posts/ 194069

3. التصديق الإلكتروني: حديث السيدة زهرة دردوري لوكالة الأنباء الجزائرية، 29 نوفمبر 2014م، متاح على: www.pfln.org.dz/?p=6223

4. حسام نبيل، متطلبات التحول للتقاضي الإلكتروني، جريدة عالم رقمي، الأحد 27 يوليو 2016م، متاح على: alamrakamy. com

5. حسين بن سعد الغافري، (عضو مجلس إدارة الاتحاد العربي للتحكيم الإلكتروني، عضو الجمعية المصرية لمكافحة جرائم المعلوماتية والانترنت، استشاري قانوني بهيئة تقنية المعلومات)، الحكومة الإلكترونية ودورها في الحد من الفساد الإداري، متاح على: www. Oman/ ega/ . net/ ub/ show thread. Php. T 156

6. عبد الحسين شعبان، الحكم الصالح (الراشد) والتنمية المستدامة، الحوار المتمدن، العدد 1820، 8 فيفري 2007م، ص 4، متاح على: www. Ahewar. Org/ debat/ show. Art. asp ! aid= 88141

7. فيصل زوهار، الإدارة الإلكترونية، الحوار المتمدن، عدد 2218، 12/ 03/ 2008م، متاح على:www. Ahe war. Org/ debat/ show. Art. Asp! Aid= 127255

8. محمد إكيج، التخليق في الإدارة القضائية: المسار والآفاق، القانونية (جريدة قانونية إلكترونية)، عدد 388، المغرب، 15- 06- 2016م، متاح على: www. Alkanounia. Com

9. محمد بن إبراهيم التويجري (مدير عام المنظمة العربية للتنمية الإدارية)، معايير الكفاءة وتحسين الأداء في القطاع العام، متاح على: unpan 1. Un. Org/ intra doc/ groups/ public/ documents/ arab/ unpan 000 943. Pdf.

10. عبد الناصر سويسي (مدير مكتب التدريب والتعاون الدولي، رئيس الفريق الوطني المناظر لخبراء الأمم المتحدة المعني بمحاربة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية (سابقا)، الشفافية)، ص 2. متاح على الموقع: www.aca.gov.ty/attachements/article/197

11. http: // en. Wikipedia. Org

12. www. Albank aldawli. Org/ news/ feature/ 2013/09/07* public finance- in- the- arab- world- accountability

الفهـــرس

كلمة شكر وتقدير ..... /
إهداء ..... /
قائمة المختصرات ..... /
مقدمة 01
الفصل الأوّل: الإطار المفاهيمي للحكم الراشد والإدارة الإلكترونية **08**
المبحث الأول: ماهية الحكم الراشد 09
المطلب الأول: مفهوم الحكم الراشد 09
الفرع الأول: دوافع ظهور مفهوم الحكم الراشد 09
أولا: دوافع سياسية 09
ثانيا: دوافع اجتماعية 10
ثالثا: دوافع إدارية 11
رابعا: دوافع اقتصادية 11
الفرع الثاني: تعريف الحكم الراشد 12
أولا: المعنى اللغوي للمفهوم 12
ثانيا: المعنى الاصطلاحي للمفهوم 12
الفرع الثالث: أهمية الحكم الراشد 15
المطلب الثاني: عناصر الحكم الراشد 16
الفرع الأول: الحكومة 16
الفرع الثاني: القطاع الخاص 17
الفرع الثالث: المجتمع المدني 18
المطلب الثالث: معايير الحكم الراشد 18
الفرع الأول: حكم القانون والمشاركة 18
أولا: حكم القانون 18
ثانيا: المشاركة 18
الفرع الثاني: الشفافية والمساءلة 19
أولا: الشفافية 19

ثانيا: المساءلة..... 19
الفرع الثالث: الكفاءة والفعالية..... 19
أولا: الكفاءة..... 20
ثانيا: الفعالية..... 20
المبحث الثاني: ماهية الإدارة الإلكترونية..... 20
المطلب الأول: مفهوم الإدارة الإلكترونية..... 20
الفرع الأول: تعريف الإدارة الإلكترونية..... 21
أولا: تباين أراء المفكرين بشأن اعتماد مصطلح الإدارة الإلكترونية أو الحكومة الإلكترونية 21
ثانيا: المقصود بالإدارة الإلكترونية..... 23
الفرع الثاني: مبادئ وأهداف الإدارة الإلكترونية..... 25
أولا: مبادئ الإدارة الإلكترونية..... 26
ثانيا: أهداف الإدارة الإلكترونية..... 27
الفرع الثالث: خصائص الإدارة الإلكترونية..... 28
أولا: زيادة الإتقان..... 28
ثانيا: تبسيط الإجراءات..... 29
ثالثا: تحقيق الشفافية..... 29
المطلب الثاني: التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية..... 29
الفرع الأول: دوافع التحول إلى الإدارة الإلكترونية..... 29
أولا: تسارع التقدم التكنولوجي والثورة المعرفية المرتبطة به..... 30
ثانيا: توجهات العولمة نحو تقوية الروابط الإنسانية..... 30
الفرع الثاني: مراحل التحول إلى الإدارة الإلكترونية..... 31
أولا: مرحلة الإدارة التقليدية الفاعلة..... 31
ثانيا: مرحلة الفاكس والتلفون الفاعل..... 31
ثالثا: مرحلة الإدارة الإلكترونية الفاعلة..... 32
المطلب الثالث: متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية..... 32
الفرع الأول: المتطلبات السياسية والقانونية..... 32

أولا: المتطلبات السياسية..... 33
ثانيا: المتطلبات القانونية..... 33
الفرع الثاني: المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية..... 34
الفرع الثالث: المتطلبات الأمنية والإدارية ومتطلبات البنية التحتية 34
أولا: متطلبات البنية التحتية للإدارة الإلكترونية..... 35
ثانيا: المتطلبات الأمنية والإدارية..... 35
الفرع الرابع: متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر 36
أولا: المتطلبات السياسية..... 36
ثانيا: متطلبات البنية التحتية للاتصالات 37
ثالثا: المتطلبات الاقتصادية..... 37
رابعا: المتطلبات التشريعية..... 37
خلاصة الفصل الأول 40
الفصل الثاني: دور الإدارة الإلكترونية في تعزيز الحكم الراشد..... 43
المبحث الأول: تعزيز الإدارة الإلكترونية للشفافية والمساءلة 44
المطلب الأول: تعزيز الإدارة الإلكترونية لمعيار الشفافية..... 44
الفرع الأول: تعريف الشفافية..... 44
أولا: المقصود بالشفافية من الناحية اللغوية..... 44
ثانيا: المقصود بالشفافية من الناحية الاصطلاحية 45
الفرع الثاني: أهمية الشفافية..... 49
الفرع الثالث: مظاهر تكريس الإدارة الإلكترونية للشفافية..... 51
أولا: الشفافية في العملية القضائية..... 51
ثانيا: الشفافية في عملية اتخاذ القرارات الإدارية..... 53
ثالثا: الشفافية في العمليات المالية..... 56
المطلب الثاني: تعزيز الإدارة الإلكترونية لمعيار المساءلة..... 58
الفرع الأول: تعريف المساءلة 58
أولا: المقصود بالمساءلة من الناحية اللغوية..... 58

ثانيا: المقصود بالمساءلة من الناحية الاصطلاحية..... 58
الفرع الثاني: أهمية تفعيل المساءلة..... 60
الفرع الثالث: أهداف المساءلة..... 61
أولا: المساءلة كوسيلة للرقابة والتحكم..... 62
ثانيا: المساءلة كنوع من الضمان..... 62
ثالثا: المساءلة كعملية للتحسين المستمر..... 62
الفرع الرابع: المساءلة والرقابة الإلكترونية..... 63
أولا: تعريف الرقابة الإلكترونية..... 63
ثانيا: علاقة المساءلة بالرقابة الإلكترونية..... 63
المبحث الثاني: تعزيز الإدارة الإلكترونية للفاعلية والكفاءة..... 64
المطلب الأول: تعزيز الإدارة الإلكترونية لمعيار الفاعلية..... 65
الفرع الأول: تعريف الفاعلية..... 65
أولا: تعريف دائرة المعارف الأمريكية..... 65
ثانيا: تعريف المنظمة العربية للعلوم الإدارية..... 65
ثالثا: مصطلح الفاعلية في الأجهزة الحكومية..... 65
رابعا: مختلف التعاريف الأخرى التي وردت بشأن الفاعلية..... 66
الفرع الثاني: معايير الفاعلية في إطار تطبيق الإدارة الإلكترونية..... 67
أولا: تحقيق الأهداف..... 67
ثانيا: العمليات الداخلية..... 68
ثالثا: رضا الجماعات والأطراف..... 68
المطلب الثاني: تعزيز الإدارة الإلكترونية لمعيار الكفاءة..... 69
الفرع الأول: تعريف الكفاءة..... 69
الفرع الثاني: أثر وأهداف تطبيق الإدارة الإلكترونية المتعلقة بكفاءة المنظمات..... 70
أولا: أثر تطبيق الإدارة الإلكترونية على كفاءة أداء المنظمات..... 71
ثانيا: أهداف تطبيق الإدارة الإلكترونية المتعلقة برفع كفاءة العمل الإداري..... 71
الفرع الثالث: العلاقة بين الكفاءة والفاعلية..... 72

خلاصة الفصل الثاني..... 73
خاتمة..... 76
قائمة المراجع..... 81
الفهرس..... 94

ملخص:

أدى ظهور الحاسب الآلي ومن ثم شبكة الانترنت إلى تحول الدول إلى مجتمعات إلكترونية تعتمد بشكل كبير على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كافة الميادين، الأمر الذي حتم على كافة الدول ومنها الجزائر ضرورة مواكبة هذه التطورات وذلك بالانتقال من نظام الإدارة التقليدية إلى نظام الإدارة الإلكترونية الذي يعتمد على استخدام تكنولوجيات المعلوماتية وذلك بغية الوصول إلى تحقيق جملة من الأهداف من بينها تعزيز الحكم الراشد والذي نال حيزا مهما من الدراسة خلال السنوات الأخيرة شأنه شأن موضوع نظام الإدارة الإلكترونية، حيث يسمح تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية بتعزيز دعائم الحكم الراشد الأساسية والمتمثلة في كل من الشفافية والمساءلة وكذا الفاعلية والكفاءة مما سيؤدي حتما إلى مكافحة الفساد الإداري والمالي ومنه تحقيق تنمية مستدامة حقيقية على كافة الأصعدة.

الكلمات المفتاحية:

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الإدارة الإلكترونية، الحكم الراشد، الشفافية، مساءلة، كفاءة، فاعلية.

Résumé :

L’ émergence de l’informatique et d’internet, a conduit à la transformation des pays en communautés électroniques qui dépendent largement des TIC dans tous les domaines, ce qui nécessite la nécessité pour tous les pays, y compris l’Algérie, de se tenir au courant de ces évolutions en passant du système de gestion traditionnel au système de gestion électronique, utilisation des technologies de l’information afin d’atteindre un certain nombre d’objectifs, y compris la promotion de la bonne gouvernance, qui a reçu un important espace d’étude au cours des dernières années entant que sujet du système de gestion électronique, l’application du système de gestion électronique permet la promotion de la gouvernance de base, représentée par la transparence la responsabilité, l’efficacité et la compétence ce qui entraînera inévitablement la lutte contre la corruption administrative et financière et la réalisation d’un véritable développement durable à tous les niveaux.

Mots – clés : - technologie des informations et des télé communications, gestion électronique, bonne gouvernance, transparence, responsabilisation, efficacité, compétence.